القسم الأول
تطورات التنمية الإنسانية في الوطن العربي
منذ صدور التقرير الثالث

القسم الأول: تطورات التنمية الإنسانية في الوطن العربي منذ صدور التقرير الثالث

تمهيد

يقدم القسم الأول من تقرير التنمية الإنسانية الرابع (2005) رصداً وتقييماً للأحداث، على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية التي قدّر فريق التقرير أن لها أثراً مهما على مجمل مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي منذ صدور التقرير الثالث في هذه السلسلة.

وقد توقف رصد الأحداث في التقرير الثالث عند منتصف العام 2004، ولذا، يبدأ رصد الأحداث هنا منذ ذلك التاريخ، ويتوقف عند نهاية كانون الثاني/يناير 2006.

ويغلب على هذا القسم التركيز على القضية الأشد إلحاحاً في الوطن العربي حالياً، التي ركز عليها تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثالث، ألا وهي قضية الإصلاح في الوطن العربي.

لقد أحدثت تقارير التنمية الإنسانية العربية المتتالية جدلاً واسعاً حول الإصلاح في الوطن العربي، وعمقت الوعي حوله، حتى لم يعد أحد، في السلطة أو خارجها، يجادل في ضرورة إحداثه. بل إن النقاش انتقل إلى طبيعة الإصلاح المنشود. فطرحت مبادرات للإصلاح من الأنظمة العربية ذاتها ومن بعض القوى العالمية، وإن تباينت هذه المبادرات في أهدافها ومحتواها. ومن ناحية أخرى، صعّدت قوى التغيير في مختلف البلدان العربية من مطالبتها بإصلاح حقيقي يتجاوز الشكليات ويصل إلى عمق المشكلات التي تعاني منها الدول العربية من قهر سياسي، وتهميش الناس، وتغييب لمقومات الحكم الصالح.

ولما كانت آفاق التنمية الإنسانية في الوطن العربي وفرص تحقيقها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الإصلاح الذي يشيد حكماً صالحاً يبنى على احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات، فإننا نبدأ هذا الفصل برصد تحرك الفاعلين الرئيسيين على الساحة العربية، وتحديداً قوى المجتمع المدني والحكومات العربية، لتقييم أثر تحركهم على مسيرة التغيير. ومن ثم نستعرض أثر التغيرات في البيئة الإقليمية والعالمية على فرص تحقيق التنمية الإنسانية في البلدان العربية. وننتهي برصد بعض التطورات الإيجابية التي أنجزت في مجال النهوض بالمرأة واحترام الحقوق والحريات وإرساء قواعد مجتمع المعرفة.

مضمون عملية الإصلاح وفق تقرير التنمية الإنسانية العربية، وموقع التيارات الإسلامية منها

إن الإصلاح السياسي، الواسع والعميق، المؤدي لقيام مجتمع الحرية والحكم الصالح هو سبيل إقامة مجتمع الحرية بالمعنى الشامل المكافئ للتنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث).

والشرط اللازم لبدء مسيرة عملية الإصلاح هذه، وضمانة نجاحها، هو الاحترام القاطع للحريات المفتاح: الرأي والتعبير والتنظيم في المجتمع المدني، بالمعنى الواسع، الذي يشمل المجتمعين المدني والسياسي في التعريفات المعتادة.

والشرط الثاني لنجوع عملية الإصلاح هو أن المشاركة هي جوهر العملية الديمقراطية، بمعنى أن تشمل العملية السياسية جميع القوى المجتمعية، خاصة تلك التي تمتلك حضورا شعبيا قويا.

إن إقصاء أي قوى مجتمعية، من حيث المبدأ، مناف جذريا للأصول الديمقراطية. وبالإضافة، تدل الخبرة في المنطقة العربية على أن إقصاء أي قوة مجتمعية مهمة قد يستدعي ويلات الاقتتال الأهلي، وهو ما لا يمكن لأحد أن يقبل به.

والشرط الثالث هو أن المشاركة في عملية الإصلاح يتعين أن تتوقف على احترام جميع الأطراف لمبادئ الحرية وحقوق الإنسان. ويتطلب ذلك على وجه التحديد أن تضمن البنيةُ القانونيةُ والمؤسسية لعملية الإصلاح، ولمجتمع الحرية والحكم الصالح نهاية، ألا تستبد أغلبيةٌ، أيُّ

إن إقصاء أي قوى مجتمعية، من حيث المبدأ، مناف جذريا للأصول الديمقراطية. وبالإضافة، تدل الخبرة في المنطقة العربية على أن إقصاء أي قوة مجتمعية مهمة قد يستدعي ويلات الاقتتال الأهلي، وهو ما لا يمكن لأحد أن يقبل به

أغلبية، ولو كانت منتخبة ديمقراطيا، بباقي المجتمع بما يتناقض مع مبادئ الحرية والحكم الصالح.

ولعل تباين المواقف من هذه الشروط الثلاثة هو أهم ما يفرق بين الإصلاحيين العرب من جهة، وبين الأنظمة العربية ومبادرات الإصلاح الخارجية، من جهة أخرى.

وتثار هذه المسائل بشكل خاص فيما يتصل بتنامي دور التيارات الإسلامية في الساحة السياسية العربية. ومن أسف أن معالجة هذه القضايا تعاني أحيانا من تبسيط مخل.

وأول الحقائق التي يجب أن تراعى في هذا الصدد هي أن أي قوة سياسية تستحق هذا الاسم في الوطن العربي لا تستطيع أن تتناسى أن الدين، خاصة الإسلام، عنصر محوري في النسيج الثقافي والروحي للشعب العربي. وكل قوة امتهنت السياسة في البلدان العربية ولم تع هذا الدرس، انتهت إلى هامش السياسة أو أسوأ، وإن حققت نجاحات وقتية أحيانا.

ومن المفيد هنا تذكر أحد أهم استخلاصات تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثالث عن الحرية والحكم. والاستخلاص هو أنه لا يقوم تعارض جوهري بين إقامة مجتمع الحرية والحكم الصالح والمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية. إلا أن إقامة مثل هذا المجتمع في الوطن العربي يتطلب إفساح مجال الاجتهاد الفقهي لوضع قواعد الاتساق بين الحرية بمفهومها الشامل، شاملا لحرية الوطن والمواطن، وبين المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، تجاوزاً لكثير من التأويل الفقهي الذي استشرى في عصور الانحطاط، مكرساً للقهر والاستبداد.

إن إعادة فتح باب الاجتهاد وسيعا، وتشجيعه وإثابته، إذن، مطلب أساس لنوال هذا التزاوج المبدع بين الحرية بمفهومها الشامل المعاصر وبين المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية. و يتعين إضافة واجب الريادة في هذا المطلب على جدول أعمال ومسؤوليات التيارات الإسلامية الحادبة على النهضة في الوطن العربي.

وثاني الحقائق التي يجب ألا تغيب عن الذهن هي أن التيارات الإسلامية تمثل طيفاً واسعاً، وشديد التفاوت داخلياً.

فصحيح أن هناك، أولاً، فصائل بالغة التشدد لا تضع نفسها في دائرة التغيير السلمي وتتبنى العنف الفظ وسيلة، ولا تتورع عن إرهاب الأبرياء. ومن ثم فقد أخرجت هذه الفصائل نفسها من معسكر الإصلاح العربي. غير أن هذه الفئة الشاردة عن مضارب الإصلاحيين العرب، وهم لا يحسبونها من فصائل بناء مجتمع الحرية والحكم الصالح، هي التي يأخذ عنها بعض الإعلام الغربي، وبعض من الدوائر الرسمية، قوالبه التي يعممونها على الإسلام والمسلمين تحت مصطلح "الإسلام الجهادي" وتهمة "الإرهاب". وليس أبعد عن الحقيقة من هذا التسطيح المجوج.

فالكثرة الغالبة من التيارات الإسلامية في البلدان العربية تمثل قوى مجتمعية واسعة الانتشار وعميقة الجذور الشعبية، بسبب ممارستها للعمل الاجتماعي والسياسي وسط عامة الناس لسنوات طوال. والأمثلة هنا تشمل حركة "الإخوان المسلمون" في الأردن ومصر، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحزب العدالة والتنمية في المغرب. وتتحملُ بعض هذه الحركات لقاء الفعل المعارض صنوفاً من القهر والعذاب في ظل أنظمة الحكم القائمة، ومن الاحتلال الأجنبي كما في حالة فلسطين.[1]

والحق أن هذه التيارات الوسط قد حققت تطورا مهما عبر العقود الخمسة الماضية فيما يتصل بموقفها من بعض القضايا المجتمعية المصيرية، تجاه احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح/ الديمقراطية، بما ينفي عنها، حال وصولها للحكم، صفة الحكم الديني. وأمثلة الأردن والمغرب، وإن في سياق مختلف، تركيا، تقدم تأييدا لهذا الرأي. بل يرى البعض أن مشاركة هذه التيارات في الحكم يمكن أن يدعم صبغتها المدنية لا الدينية.

كما أن كثرة من هذه التيارات الوسط تشهد تنامياً ملحوظاً لأجيال من القادة المستنيرين أصغر نسبيا وزيادةً لحضورهم على رأس الهيكل التنظيمي لها، إضافة إلى قيام حراك متصاعد من القاعدة العريضة يطالب بتنظيم أوفر ديمقراطية.

أي قوة سياسية لا تستطيع أن تتناسى أن الدين، خاصة الإسلام، عنصر محوري في النسيج الثقافي والروحي للشعب العربي

لا يقوم تعارض جوهري بين إقامة مجتمع الحرية والحكم الصالح والمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية

الكثرة الغالبة من التيارات الإسلامية في البلدان العربية تمثل قوى مجتمعية واسعة الانتشار وعميقة الجذور الشعبية

---

1 أوين بوكت. "الجارديان." (2003). (تمت الزيارة في 1 أيار/مايو 2006)
http://www.guardian.co.uk/alqaida/story/0,12469,881096,00.html
"منظمة مراقبة حقوق الانسان." (2005). (تمت الزيارة في 1 أيار/مايو 2006).
http://hrw.org/reports/2005/egypt0505/2.htm
"منظمة العفو الدولية." (2001). (تمت الزيارة في 1 أيار/مايو 2006).
http://web.amnesty.org/report2001/webmepcountries/PALESTINIAN+AUTHORITY?OpenDocument

ولكن ذلك التطور الإيجابي لا يعني أن هذه التيارات الوسط قد نجحت في إزالة كل تخوفات باقي القوى المجتمعية في البلدان العربية من تأثير سلبي على الحرية والحكم الصالح حال وصولها لسدة الحكم. فما زالت هناك تساؤلات مهمة حول مواقف هذه التيارات من مسائل مثل ضمان حقوق المرأة، لاسيما في مجال الأحوال الشخصية، والحقوق المدنية والسياسية للجماعات والثقافات الفرعية، خاصة الدينية. ولذلك تتبدى الحاجة إلى إعمال الاجتهاد وصولاً لإقامة الاتساق الكامل بين المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية ومجتمع الحرية والحكم الصالح، كما أسلفنا، ولتبني هذه التيارات لنتاج هذا الاجتهاد.

وينقلنا هذا المطلب إلى الطرف النقيض لفصيل الإسلام "الجهادي" من التيارات الإسلامية، وهو فصيل من العلماء المجتهدين الذين يسعون بدأب وهمة لإقامة الاتساق المطلوب بين المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية ومجتمع الحرية، مما يضعهم في القلب من معسكر الإصلاح العربي. وسبيل ذلك، مثلا، تأسيس الحكم، في التفسير الإسلامي المستنير، على الإرادة الشعبية وضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية للنساء وللجماعات الفرعية. وقد سعى تقرير التنمية الإنسانية العربية للتعريف بنتاج هذا الاجتهاد. ومن المؤسف أن ثمة معرفةً قليلة بهذا الفصيل وبنتاج عمله، وبخاصة في الدوائر الخارجية.

ويبقى من أهم الإشكاليات التي قد تعطل مسيرة الإصلاح في البلدان العربية، ردود الفعل على إفراز الإصلاح لنتائج لا ترضى عنها بعض القوى المهيمنة في داخل الوطن العربي وخارجه. والمثال الأهم على هذه الإشكالية هو انزعاج بعض من أنظمة الحكم العربية وبعض القوى على الصعيد العالمي من الفوز الكاسح الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية/ حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة التي تميزت بالحرية والنزاهة بشهادة الجميع، وكذلك من الفوز الكبير نسبيا الذي حققته حركة "الإخوان المسلمون" في الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر، وبخاصة في جولتها الأولى التي اتسع فيها هامش الحرية والنزاهة.

وهكذا بات عدم تقبل بعض دعاة الإصلاح في الداخل والخارج لنتائج التعبير الحر والنزيه عن الإرادة الشعبية من أهم معوقات الإصلاح.

ويقضي الموقف المبدئي الذي تبناه تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث في هذا الصدد بضرورة احترام نتائج التعبير عن الإرادة الشعبية في عمليات ديمقراطية سليمة، مثل الانتخابات الحرة النزيهة.

ربيع الإصلاح العربي لم يزهر بعد

هلل مراقبون كثيرون لبعض التطورات التي تمخض عنها التفاعل الاجتماعي والسياسي في البلدان العربية، وجرت بعد انتهاء العمل على إعداد تقرير "التنمية الإنسانية العربية للعام 2004"، باعتبارها مقدمات مهمة لحركة إصلاح عربية، وأسبغوا عليها الوصف الرومانسي: "الربيع العربي".

إلا أنه من منظور الحرية والحكم الصالح الذي انتهى إليه تقرير "التنمية الإنسانية العربية" السابق، يصعب في تقديرنا أن ترقى الأحداث التي جرت على الساحة العربية، في الفترة منذ انتهاء العمل على إعداد تقرير "التنمية الإنسانية العربية للعام 2004"، إلى مرتبة الإصلاح الواسع والعميق الذي نادى به التقرير، بل قد يُعدُّ من قبيل القفز على الواقع اعتبارُ ما جرى مقدماتٍ متينةً لمسار يفضي إلى مثل هذا الإصلاح الواسع والعميق. فما زالت غيوم "الخريف العربي" لم تنقشع بعد، على الرغم من تصاعد مد الاحتجاج على الحكم وتصعيد المطالبة بالإصلاح الجذري من قبل مواطني الدول العربية في مختلف أقطارهم.

تصاعد وتائر نضال المجتمع المدني[2]

شهد نشاط منظمات المجتمع المدني خلال الفترة الماضية طفرة كبيرة أشبه ما تكون بنقلة نوعية في وتيرة هذه المنظمات ومجال عملها وتأثيرها، إضافة إلى تكاتف هذه المنظمات مع الحركات السياسية، وأحياناً توليها قيادة التحرك من أجل التغيير السياسي. وشمل هذا التحول تأكيد هذه المنظمات لحضورها في الشارع بكثافة وجرأة، وانتزاع حرية التعبير، إما عبر الصحافة المستقلة أو الفضائيات أو الندوات واللقاءات العامة والخاصة، وأهم من كل ذلك عبر توسل تقانات

ما زالت هناك تساؤلات مهمة حول مواقف التيارات الإسلامية الوسط من مسائل مثل ضمان حقوق المرأة، لاسيما في مجال الأحوال الشخصية، والحقوق المدنية والسياسية للجماعات والثقافات الفرعية، خاصة الدينية

يقضي الموقف المبدئي الذي تبناه تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث بضرورة احترام نتائج التعبير عن الإرادة الشعبية في عمليات ديمقراطية سليمة، مثل الانتخابات الحرة النزيهة

2 نعتمد هنا، وفق تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث، المفهوم الواسع للمجتمع المدني، الذي يشمل المجتمعين المدني والسياسي في التعريفات التقليدية.

المعلومات والاتصال الحديثة التي سعت المنظمات والأفراد إلى استخدامها بفعالية للتعبير عن الرأي أو التواصل. وقد أدت الأزمة العامة إلى عمليات فرز وتجدد ونشوء مبادرات وأشكال جديدة للعمل والتفكير.

ظهر هذا التحول الكبير في أجلى صوره في مصر، حيث شهد المسرح السياسي تحولات مهمة في أسلوب العمل العام والتجاوب الجماهيري معه. فقد شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2004 تأسيس "الحركة المصرية من أجل التغيير" التي اشتهرت بشعارها "كفاية" الذي أصبحت تعرف به، ويشير إلى مطالبتها بعدم التمديد للرئيس أو نقل السلطة إلى ابنه. وقد تجاوبت شرائح من الشارع المصري مع شعارات الحركة "لا للتمديد، لا للتوريث"، وشهدت مدن مصر مظاهرات متكررة دعماً لها. وضمت الحركة شخصيات من كل ألوان الطيف السياسي، ودعمتها معظم الأحزاب الرئيسية والنقابات والمنظمات المهنية.

وانضمت قوى معارضة أخرى لفعل التظاهر، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، التي سيرت مظاهرات ضخمة تعرضت لها قوات الأمن وقتل فيها أحد الأشخاص. وقامت حركات تدعو إلى التغيير والإصلاح في أوساط أساتذة الجامعات والمحامين والصحفيين والكتّاب والفنانين. كما نشأت أشكال تحالف أخرى بين فصائل متعددة لقوى المعارضة، من أهمها التجمع الوطني من أجل التغيير الديمقراطي، والتحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير.

أدت الأزمة العامة إلى عمليات فرز وتجدد ونشوء مبادرات وأشكال جديدة للعمل والتفكير

شهد لبنان، بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، هبّةً جماهيرية شاركت فيها معظم ألوان الطيف السياسي، والقطاع الأوسع من منظمات المجتمع المدني والحركات السياسية. ويمكن القول إن ما حدث في لبنان من مواجهات مباشرة بين عدة برامج وتصورات سياسية بشكل سلمي وفي الشارع، قد زج بعدد كبير من اللبنانيين إلى الحياة السياسية والمدنية. ومهما كان ثقل الميراث السياسي والطائفي، فإن أصوات تحديث بنية الدولة ومؤسسات المجتمع على أساس مدني لإعطاء المواطنة حجمها الضروري أصبحت طرفاً في الصراع اليومي والنقاشات العامة.

في البحرين، قادت جمعيات سياسية ومنظمات مدنية حركة احتجاج واسعة تطالب فيها بتسريع وتيرة الإصلاح السياسي، وترفض التعديلات الدستورية التي صدرت في عام 2002. وفي نيسان/إبريل 2005 وقعت أكثر من 30 جمعية وهيئة سياسية ومدنية على بيان يرفض مشروع قانون مكافحة الإرهاب، ويصفه بأنه يشكل تقويضاً كبيراً للحريات العامة والشخصية، ويهدد المكتسبات التي حققها الشعب البحريني خلال السنوات الأربع الماضية فيما يتعلق بحرية التعبير والرأي والحراك السياسي والاجتماعي.

وتواترت الأخبار عن حركات مماثلة لحركة "كفاية" في بلدان عربية أخرى، من بينها "ارحلوا" في اليمن، و"خلاص" في ليبيا.

وفي سورية أصدر عدد من القوى السياسية الأساسية في المعارضة مع شخصيات مدنية وثقافية بارزة "إعلان دمشق" كوثيقة جامعة للمطالبين بالتغيير الديمقراطي، بعد أن وقف سقف مؤتمر الحزب الحاكم عند تغييرات محدودة، وتجنب تناول مسائل جوهرية مثل دمقرطة الدستور، والتخلي عن الاستفتاء الأحادي للرئاسة، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة.

وفي الكويت، قامت مجموعة من الإسلاميين في كانون الثاني/يناير 2005 بإعلان تشكيل حزب الأمة، كأول حزب سياسي معلن في الكويت، في محاولة منهم لانتزاع حق تشكيل الأحزاب الذي يقولون إن الدستور يكفله ولكن الحكومة تحظره.

وفي السودان، شهدت الساحة تحركات واسعة لمنظمات المجتمع المدني والسياسي على خلفية الاتجاه نحو تطبيق اتفاق السلام وإقرار دستور جديد يكفل الحريات العامة. وعادت معظم الأحزاب التي كانت محظورة سابقاً إلى العمل العلني، كما نشطت منظمات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة. ولكن الحكومة ما تزال تسعى إلى تطويق النشاط المدني المعارض بوسائل جديدة، من أبرزها تحريض أنصارها ضد خصومهم، كما حدث حين قام طلاب موالون للحكومة بإضرام النار في مباني جامعة أم درمان الأهلية لتعطيل إجراء انتخابات الاتحاد التي كانت الحكومة تخشى أن تفوز فيها المعارضة.

وفي الأردن، قادت النقابات حملة احتجاج على مشروع قانون النقابات المهنية الجديد الذي يلزم النقابات المهنية بالحصول على إذن مسبق من وزارة الداخلية من أجل عقد التجمعات العامة والاجتماعات، ويفرض عليها قَصْر مواضيع النقاش في جميع اجتماعاتها المهنية ومجالسها واجتماعات لجانها على "القضايا المهنية" حصراً. وقال النقابيون إن القانون سيؤدي إلى إغلاق إحدى نوافذ التعبير الحر والاجتماع أمام

أعضاء هذه النقابات الذين يفوق عددهم المائة وخمسين ألفاً.

وفي السعودية، طالبت عدة منظمات حقوقية عربية ودولية بالإفراج عن المعتقلين الذين أنهوا أحكامهم.[3] وقد توجهت عدة منظمات إلى الملك عبد الله في مناسبة ارتقائه العرش من أجل تشكيل لجنة متابعة لأوضاع المعتقلين السياسيين، خاصة وأن الملك أصدر في 8 آب/أغسطس 2005 عفواً خاصا شمل أربعة رواد للإصلاح،[4] وطالب بتكليف عدد من رجال الدين فتح نقاش مع سجناء متهمين بالتحريض على العنف أو ممارسته من أجل التوصل بالحوار والحسنى إلى نبذ العنف الأهلي.

وكان من أهم معالم الحراك الجديد، إضافة إلى تشكيل الحركات ذات البعد الجماهيري التي توحدت في داخلها ألوان سياسية متعددة ومتباينة، اتجاه إلى التعددية في العمل المدني. وتمثل هذا في محاولات لتشكيل هيئات نقابية موازية للنقابات الواقعة تحت الهيمنة الرسمية، مما يمكن اعتباره إشارةَ احتجاج على سقوط النقابات القائمة تحت السيطرة الرسمية أو افتقارها للفعالية، وتعزيزاً لفكرة التعددية النقابية والمدنية.

ويلاحظ أيضاً في هذه الفترة استمرار ناشطي المجتمع المدني ومنظماته في بناء وتفعيل الشبكات التي تعزز التضامن والتعاون بين المنظمات في أرجاء الوطن العربي كافة، سواء قامت هذه التجمعات من أجل الحقوق المدنية، أو الاجتماعية والاقتصادية أو البيئية، أو مناهضة الفساد. وقد انضمت للمركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، (أمان) (http://www.amanjordan.org/english/index.htm) في الأردن، عدة مواقع تغطية إخبارية وتحليلية تسمح بالفهم المشترك وبناء جسور التعاون بين المنظمات غير الحكومية، مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (HRINFO) (http://www.hrinfo.net/en/) وشبكة مواقع المنظمات الإنسانية والخيرية (IBH) (http://www.ibh.fr/english%20index/english.htm)، وموقع "صدى" للدفاع عن الحقوق والحريات (http://perso.wanadoo.fr/taysiralony/)، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (http://www.euromedrights.net/). واتجهت المنظمات إلى تجاوز تنظيم أنشطة مشتركة على المستوى العربي للتحرك على صعيد تشكيل مجموعات ضغط مشتركة عربية ودولية.

يمكن القول إن حراك المجتمع المدني ومنظماته بدأ، آخر الأمر، ينحو منحى جديداً يتسم بالحيوية والثقة بالنفس مما يمثل تقدماً حقيقياً نحو تفعيل العمل المدني وتحقيق أحد أبرز شروط التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

الإصلاح المفترى عليه

أعلنت بعض نظم الحكم العربية، عن برامج للإصلاح السياسي. إلا أن معظم مبادرات الإصلاح لم تنل إلا جزءاً ضئيلاً من جدول أعمال الإصلاح الذي يمثل تحولاً جاداً نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح، بينما أُفرغت أخرى من محتواها المبتغى بإعمال قيود و"ضوابط" تضمن اطراد نسق التضييق على الحرية. ودأبت السلطات في دول تدّعي الإصلاح على الاستمرار في انتهاكات جسيمة لحقوق المنادين بالإصلاح. بل إن ادعاء الإصلاح أضحى، في نظر البعض، مجرد ستار لإدامة بنى الاستبداد الراهنة.

موجة انتخابات أغلبها مشوب بعيوب

يتضمن نموذج الحرية والحكم الصالح، كما طرحه "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الثالث، التعبير عن الاختيار الشعبي لممثلين في مؤسسات الحكم، شريطة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وأن تقوم على أساس المواطنة للجميع، وفي سياق مجتمعي يضمن حرية الاختيار الرشيد بين بدائل يستطيع المواطن تمحيصها من خلال النقاش في المجال العام الحر للمجتمع. وعلى هذا، فإنه يجب الاحتفاء بأي انتخابات تجري في الوطن العربي محققة لشروط السلامة هذه.

غير أن الحكم الصالح، وفق ما جاء في التقرير الثالث، لا يقتصر على إجراء الانتخابات ولو كانت خالية من أي شوائب. فالتقدير أن "ترتيبات ديمقراطية"، وبخاصة الانتخابات، يمكن أن تتعايش مع أشكال شتى من الافتراق مع نموذج الحرية والحكم الصالح، وعلى وجه الخصوص، مع انتهاكات جسيمة للحرية بالمفهوم الشامل المتبنى في التقرير، ولاسيما على بعد التحرر الوطني.

لم تنل معظم مبادرات الإصلاح الرسمية إلا جزءاً ضئيلاً من جدول أعمال الإصلاح الذي يمثل تحولاً جاداً نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح

يتضمن نموذج الحرية والحكم الصالح، التعبير عن الاختيار الشعبي لممثلين في مؤسسات الحكم، شريطة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وأن تقوم على أساس المواطنة للجميع، وفي سياق مجتمعي يضمن حرية الاختيار الرشيد بين بدائل يستطيع المواطن تمحيصها من خلال النقاش في المجال العام الحر للمجتمع

3 نشرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان قائمة غير حصرية فيها 120 معتقلا أنهوا أحكامهم في آذار/مارس 2005.

4 متروك الفالح، وعبد الله الحامد، وعلي الدميني، وعبد الرحمن اللاحم.

لامعة: حنان عشراوي

دبلوماسية فلسطينية، مفاوضة وأستاذة جامعية. حصلت على درجة البكالوريوس في الأدب الانجليزي من الجامعة الأمريكية في بيروت، وعلى درجة الدكتوراه في أدب القرون الوسطى من جامعة فرجينيا عام 1971. نشطت في عدد من المؤسسات بما فيها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان (1967–1972)، ومركز المعلومات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (1968–1970). منعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية من العودة إلى الضفة الغربية خلال الفترة 1967–1973. بعد عودتها عملت أستاذة للأدب الانجليزي في جامعة بير زيت (1974–1995) وشغلت منصب عميد كلية الآداب من 1986–1990 لتكون أول امرأة في الجامعة تشغل هذا المنصب.

لمع نجم حنان بعد تعيينها متحدثة رسمية في مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، حيث برزت مهاراتها اللغوية وقدرتها البليغة في مخاطبة الغرب والدفاع عن قضايا شعبها أمام أجهزة الإعلام. في عام 1996 انتخبت عضوا في المجلس التشريعي عن مدينة القدس. شغلت منصب وزيرة التعليم العالي لبعض الوقت. تميزت بمعارضتها لبعض سياسات السلطة الفلسطينية الخاصة بالمفاوضات، وأيضا بدفاعها عن مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح. استقالت من السلطة الفلسطينية لتؤسس منظمة غير حكومية باسم المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" وهي المديرة العامة للمنظمة وترأسها منذ 1998.

في عام 2006 كانت حنان إحدى المؤسسات لقائمة انتخابية باسم "الطريق الثالث" التي خاضت الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني/يناير 2006. حصلت القائمة على 2,41% من أصوات الناخبين وتمثل في المجلس التشريعي بمقعدين.

إصلاح جاد

في فلسطين المحتلة، جرت انتخابات، لم تكن الأولى، لرئيس السلطة الفلسطينية تنافس فيها أكثر من مرشح في ظل متابعة دولية ضخمة، واعتبرت على العموم نزيهة مع أن السلطات الإسرائيلية أعاقت الحملات الانتخابية إلى حد بعيد، وصل حد الاعتداء البدني على ثاني أهم المرشحين عند أحد المعابر ومنعه من نقل حملته الانتخابية إلى القدس.[5]

ويمكن القول دون مبالغة، إن الانتخابات التشريعية الفلسطينية في شهر كانون الثاني/يناير 2006 قد شكلت زلزالا سياسيا حقيقيا في السيرورة الانتخابية والنتائج. فعلى الرغم من قصر التجربة وظروف الاحتلال القاسية وضخامة الضغوط الخارجية، جرت الانتخابات بشكل سلس ومسؤول. وقد كان الفوز حليف الجناح الأقوى في المعارضة (حركة المقاومة الإسلامية/حماس) ويحمل ذلك معانيَ جوهرية لمفهوم التداول السلمي، وللقدرة على التصور التعددي للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

في العراق، المحتل أيضاً، جرت في كانون الثاني/يناير 2005 انتخابات المجلس الوطني المؤقت الذي أنيط به وضع دستور البلاد، في سياق انفلات أمني شبه كامل وحملة إرهاب عنيفة ضد المرشحين والناخبين.

لم يكن إجراء الانتخابات أول الأمر على جدول أعمال سلطة الاحتلال. فقد كانت خطتها التي أعلنت عنها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2003 تقضي باختيار ممثلي المجلس الوطني من قبل مؤتمرات تعقد في كل محافظة يشارك فيها شخصيات عراقية يتم انتقاؤهم من قبل لجنة تنظيمية في كل محافظة تعينها سلطة الاحتلال. إلا أن ردة الفعل العنيفة من جانب القوى الوطنية العراقية والزعامات الدينية، وبخاصة آية الله علي السيستاني، ضد هذه الخطة وإصرارها على إجراءات انتخابات للمجلس الوطني، اضطُرت سلطة الاحتلال للتراجع والرضوخ للإرادة العراقية.

وبعد أن قام المجلس الوطني بإعداد دستور جديد أقِرَ باستفتاء شعبي في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، أجريت انتخابات المجلس التشريعي في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005، واتسمت بمشاركة كبيرة تقدر بنحو 70%، ولكن شابتها عيوب كالتزوير وسرقة بعض الصناديق، حسب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 16 كانون الأول/ديسمبر 2005).

في السعودية جرت في عام 2005، لأول مرة انتخابات بلدية شابها، في منظور هذا التقرير، عيب أساسي هو استبعاد النساء. وإذا أضفنا لاستبعاد النساء أن الناخبين كان منوطا بهم اختيار نصف أعضاء المجلس البلدي فقط، لتبين أن الطريق ما زال طويلا للوصول إلى انتخاب مجلس تشريعي وطني بالكامل من قبل المواطنين جميعا. ومع ذلك فقد مثلت هذه الانتخابات خطوة أولية نحو الإصلاح من خلال إذكائها لحوار وطني حول المشاركة الشعبية.

في لبنان، جرت في ربيع 2005 انتخابات برلمانية للمرة الأولى بعد انسحاب القوات السورية.

وفي مصر، أثار النظام الحاكم ضجة كبرى حول طلب رئيس الجمهورية تعديل واحدة من مواد الدستور، رقم 76، لتسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، باعتباره فتحا

5 احتجز الدكتور مصطفى البرغوثي لأكثر من ساعتين في شرق القدس في اليوم الأخير من الانتخابات الرئاسية.
"الانتفاضة الالكترونية." (2005). http://www.electronicintifada.net/v2/article3485.shtml (تمت الزيارة في 14 نيسان/أبريل 2006).

في الإصلاح السياسي. ولكن المادة المعدلة جاءت مثقلة بكم هائل من القيود التي تجعل منها مجرد تقنين بالغ الشكلية لصيغة الاستفتاء الراهنة في اختيار الرئيس.

وقد عرض التعديل على استفتاء شعبي نادت بعض قوى المعارضة بمقاطعته. وانتهت لجنة قضائية مستقلة مشكلة من "نادي القضاة"، إلى القول باستشراء التزوير فيه. وارتكبت في يوم الاستفتاء فظائع من التعدي على المتظاهرين سلميا ضده.

وجرت الانتخابات الرئاسية في 7 أيلول/سبتمبر 2005. وفي حين قاطعت بعض أحزاب المعارضة المرخص لها هذه الانتخابات، تقدم لخوضها عدد من رؤساء الأحزاب المرخص لها، وكثير منها هامشي، بحيث ضمت قائمة المرشحين الرئيس الحاكم وتسعة آخرين. وأعلنت نتيجة الانتخابات مظهرةً فوزاً كاسحا للرئيس الحاكم بنسبة 88,5% من الأصوات، بينما حصل المنافسان الأهم له على أقل من 10%. غير أن الرقم الأهم في نتيجة الانتخابات هو أن نسبة المشاركة لم تتعد، طبقا للإحصاءات الرسمية، ربع من لهم حق الانتخاب. وليس هذا بغريب بعد عقود من كبح الحيوية السياسية للمجتمع من خلال حبس الحريات المفتاح، والحكم بقوانين الطوارئ، وضعف البدائل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر أجريت انتخابات المجلس النيابي على ثلاث مراحل. وقد اعتورت العملية الانتخابية شوائب كثيرة.

فقد زيفت، بشهادة قضاة مشرفين على اللجان، نتيجة الانتخاب في دائرتين مهمتين على الأقل، لصالح مرشح الحزب الحاكم. وكشفت عن تفاصيل واحدة منها مقالة جسور نشرتها المستشارة "نهى الزيني"[7] التي كانت تشرف على إحدى الدوائر الفرعية في دمنهور.[8]

وتعرض بعض القضاة المشرفين على الانتخابات والناخبون لكثير من التعديات، مما دعا القضاة إلى المطالبة بالإشراف الكامل على جميع مراحل العملية الانتخابية وتكوين شرطة قضائية مستقلة، وقيام الجيش بحماية العملية الانتخابية، كما يجيز القانون في مصر.[9]

وفي دوائر كان مرشحو الحزب الحاكم يواجهون فيها احتمالاً قوياً بالفشل، خصوصاً في الجولتين الثانية والثالثة، استُخدمت قوات الأمن لمنع الناخبين من الوصول إلى مقار الانتخاب، الأمر الذي ترتب عليه في بعض الحالات مواجهات عنيفة سقط فيها جرحى وقتلى.[10]

كما استعمل سلاح المال على نطاق واسع لشراء أصوات الفقراء، وبخاصة النساء منهم، مما أسفر عن ما سماه البعض ظاهرة "الرقيق الانتخابي".[11]

وفيما يتصل بنصيب النساء في مقاعد المجلس النيابي، لم يضم الحزب الحاكم على قوائمه إلا ست مرشحات من 444. بينما حققت جماعة "الإخوان المسلمون" تقدماً ملحوظاً. وفي النهاية، لم يحز الحزب الحاكم في النتائج المعلنة على الأغلبية الكاسحة التي كان يتمتع بها في المجلس النيابي السابق (بدون ضم بعض المرشحين المستقلين للحزب).

الإطار 1-1

لجنة قضائية تنتهي إلى تزوير إرادة الناخبين

- رصدت اللجان قلة الإقبال على التصويت؛ فالعديد منها لم يحضر أمامه أحد من الناخبين، ولم يتجاوز متوسط الحضور أمام باقي اللجان 3%[6] من المقيدين أمامها.
- إن 95% من اللجان الفرعية أسندت رئاستها لموظفين لا استقلال لهم ولا حصانة، وتعرضوا للترهيب من رجال الشرطة، وأفلتت تماما من رقابة القضاء. وكانت تلك اللجان مسرحا لانتهاك القانون وتزوير بيانات حضور الناخبين وبطاقات إبداء الرأي.

المصدر: تقرير اللجنة المشكلة من نادي القضاة.
"العربي" (2005). "ضمير مصر." (تمت الزيارة في 3 نيسان/أبريل 2006).
http://www.al-araby.com/articles/966/050703-966-jrn01.htm

6 أفادت النتائج الرسمية بأن نسبة المشاركة تخطت النصف!

7 للنص الكامل لشهادتها أنظر: نهى الزيني. (2005). (تمت الزيارة في 10 آذار/مارس 2006).
http://admins.20at.com/masr/shhada-noha0zene1.htm

8 أميرة هويدي. "الجزيرة." (2005). (تمت الزيارة في 9 أيار/مايو 2006).
http://english.aljazeera.net/NR/exeres/A8A39240-04C7-4CE5-8164-7569EB6EA4A8.htm

9 "الجزيرة." (2005). (تمت الزيارة في 12 نيسان/أبريل 2006).
http://english.aljazeera.net/NR/exeres/D153BDBA-873B-4543-B273-396F53B17B0E.htm

10 دانيال وليامز. "واشنطن بوست." (2005). (تمت الزيارة في 1 حزيران/يونيو 2006).
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/12/07/AR2005120702611.html

11 "العربية." (2005). (تمت الزيارة في 26 أيار/مايو 2006). http://www.alarabiya.net/Articles/2005/11/27/18990.htm

استخلاص

بناء على كل ما سبق، يتعين ولا شك الاحتفاء، لكن دون مبالغة، بموجة الانتخابات التي قامت في عدد من البلدان العربية باعتبارها بدايةً لتكريس حق الاختيار، وبخاصة في البلدان التي كانت الانتخابات فيها تعد من قبيل الهرطقة السياسية، إن لم يكن التجديف. ومع ذلك، يرى بعض المراقبين أن "الانتخابات المدارة"[12] تمثل أحدث الوسائل لتدعيم أنظمة الحكم الموالية للغرب (ميلن، بالإنجليزية، 2005).

يرى بعض المراقبين أن "الانتخابات المدارة" تمثل أحدث الوسائل لتدعيم أنظمة الحكم الموالية للغرب

والمؤكد أنه ما زال هناك شوط كبير لإصلاح الانتخابات، كمكون من مكوّنات مجتمع الحرية والحكم الصالح. فإن ذلك المجتمع، الذي ما زال في طور التشكّل، يتطلب الكثير من الإصلاح الجذري، بما يتجاوز إجراء الانتخابات، ولاسيما في البنى القانونية والسياسية.

تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان العربية

على الرغم من الإعلان عن العديد من برامج الإصلاح من قبل أنظمة الحكم، تفاقمت انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، سواء على مستوى الحقوق الفردية أو الجماعية.

تفاقمت انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير على نحو غير مسبوق، سواء على مستوى الحقوق الفردية أو الجماعية

الانتهاكات المتأتية عن الاحتلال والنزاعات الداخلية المسلحة

وقعت أسوأ الانتهاكات في سياق الاحتلالات الأجنبية التي تُصنف في ذاتها كانتهاك جسيم لحقوق الإنسان.

ونالت النساء نصيبا مزدوجاً من الانتهاكات الجسيمة في ظل الاحتلالات الأجنبية، أولاً باعتبارهن أكثر تأثراً بتدهور الظروف الإنسانية، وثانياً بمسؤوليتهن المزدوجة إزاء الأسرة في غياب العائلين جراء أعمال العنف والاعتقال، وثالثاً بفقدان الأمان وانتشار جرائم الاغتصاب التي ترافق حالات الفوضى وحكم القوة. فحملت التقارير مثلا صورة تعيسة لنساء العراق، وهذا هو الحال أيضاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث واجهت الفلسطينيات موجات جديدة من التشريد جراء هدم المنازل التي تعددت أسبابها ووضعت عشرات منهن حملهن على الحواجز الإسرائيلية خلال انتظار السماح لهن بالمرور.

من ناحية أخرى، استمر سقوط عشرات الآلاف من المدنيين في سياق النزاعات الداخلية المسلحة، وحلت "دارفور" محل جنوب السودان كبؤرة للنزاع المسلح قبل أن تحتفل البلاد باتفاقيات السلام التي وقعتها لإنهاء أطول نزاع مسلح شهدته القارة الأفريقية. وأنزل النزاع الجديد الخراب بأبناء الإقليم، من قتل وتخريب، وتورطت القوات الحكومية وحلفاؤها من ناحية، والمتمردون من ناحية أخرى، في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترقى لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.[13]

ولم ينه اتفاق توصلت إليه معظم الفصائل الصومالية، بدعم من الهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد"، وتأسيس مجلس وطني جديد، واختيار رئيس جمهورية، لم ينه الاقتتال الداخلي بعد، وظلت البلاد نهباً لأعمال الاقتتال، وغياب القانون.

وشنت حكومة عربية حملة عسكرية ضخمة للقضاء على تمرد قاده زعيم تنظيم معارض في إحدى المحافظات، استخدمت خلاله القوة المفرطة، مما أفضى إلى تجدد التمرد بعد فترة وجيزة طلباً للثأر. وأعلن وزير الداخلية أن عدد القتلى من قوات الجيش والأمن والمواطنين بلغ 525 شخصاً، فضلا عن 2708 جرحى، دون أن يشير إلى عدد الضحايا من أتباع التنظيم المعارض الذين قدرتهم المصادر بالمئات، فضلا عن اعتقال أعداد كبيرة من المواطنين.

وتعرضت النساء في سياق النزاعات الداخلية المسلحة لاعتداءات جسيمة، وقع بعضها خلال الهجمات والهجمات المضادة في بلداتهن في دارفور والصومال، لكن جاء أبرزها في سياق النزوح والهجرة؛ حيث تعرض العديد منهن للاغتصاب والاعتداءات البدنية في مراكز النزوح واللجوء.

ومثلت الصراعات السياسية بؤرة إضافية لانتهاكات حقوق الإنسان؛ فأعلنت ثلاث حكومات عربية عن محاولات انقلابية أفضت إلى محاكمات وعقوبات مغلظة. ومع أن أحد الحكام

12 التي يتلاعب بنتائجها.

13 تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في دارفور بناء على قرار مجلس الأمن 1564 (2004).
"جلوبال بوليسي - Global Policy" (2005). (تمت الزيارة في 31 أيار/مايو 2006).
http://www.globalpolicy.org/security/issues/sudan/2005/darfurcoi.pdf

أصدر في ما بعد عفواً عن المدانين، إلا أن إحدى الشخصيات الاعتبارية الهامة في ذلك البلد دفعت ثمن متابعتها للمحاكمات بحكم بالسجن 18 شهرا قضت منها ستة أشهر قبيل الإفراج عنها إثر حملة عربية ودولية للتضامن معها.

انتهاك الحريات العامة وحريات الرأي والتعبير

تصاعدت ضغوط الداخل والخارج على الحريات العامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2004 وفي سابقة خطيرة صدرت في دولة خليجية قرارات نزع الجنسية عن أفراد قبيلة محلية – وهي أحد فروع قبيلة تستوطن تاريخيا ذلك البلد – طالت 972 رب أسرة وامتدت لتشمل جميع أفراد عائلاتهم بالتبعية والبالغ عددهم 5266 فرداً هم عدد أبناء القبيلة بأكملها.

وتبعت تلك القرارات إجراءات حكومية بفصلهم من أعمالهم ومطالبتهم بتسليم المساكن التي يقيمون فيها كمواطنين، وحرمانهم من جميع امتيازات المواطنة من علاج وتعليم وكهرباء وماء وأعمال تجارية، ومطالبتهم عن طريق الجهات الأمنية المختلفة بتصحيح أوضاعهم كغير مواطنين. وبررت السلطات القرار الذي اتخذ بأن تلك القبيلة تنحدر من دولة أخرى، وأنهم ما زالوا يحتفظون بجنسيته، واضطر العديد من زوجاتهم إلى طلب الطلاق للاحتفاظ بجنسيتهن (اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2005).[14] وقد حلت المشكلة استجابة لضغوط محلية ودولية بإعادة الجنسية للبعض وتجنيس البعض الآخر.

وفي دولة أخرى، تباطأت الإصلاحات التشريعية التي ترمي إلى إزالة النصوص السالبة للحرية في جرائم النشر. وبدلا من تنفيذ وعد الرئيس في المؤتمر السابق للحزب الحاكم بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، غلظّت بعض مشروعات قوانين "الإصلاح" السياسي من العقوبات في قضايا النشر والتعبير. فتضمن قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في مادته رقم 48 تغليظ عقوبة الحبس على من يتهم بنشر أو إذاعة أخبار كاذبة عن موضوع الانتخابات، أو الاستفتاء بقصد التأثير في نتيجتها، مما يفتح الباب للتفتيش في النوايا.

وحسب المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بادرت بلدان أخرى بطرح مشروعات قوانين بتشديد القيود على الحريات الإعلامية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2005أ). وحازت المنطقة على قصب السبق في مقتل وقتل الصحفيين والإعلاميين في مناطق النزاعات المسلحة[15] وقد نشرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان قائمة غير حصرية بأسماء 72 صحفيا قضوا في العراق منذ 8 نيسان/إبريل 2003 وأسماء تسعة مفقودين (قيس العزاوي وهيثم مناع، 25:2005). وجرى وقف العديد من الصحف وتوقيف الصحفيين في العديد من البلدان العربية. وتعرضت فضائية الجزيرة لقرارات بسحب تراخيص نشاطها في عدة بلدان عربية وملاحقة بعض مراسليها. وتعرض الإعلامي البارز بقناة "الجزيرة" "أحمد منصور" للاعتداء عليه في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005. كما تعرضت فضائية المنار لقرارات بمنع البث في بعض الدول الغربية، وسقط ثمانية من العاملين في قناة "العربية" في العراق، ثلاثة منهم كنتيجة مباشرة لعمليات قوات الاحتلال.

في 26 أيلول/سبتمبر 2005، أصدرت المحكمة الوطنية الإسبانية قراراً بالسجن من ستة أعوام إلى 27 عاماً على ما اصطلح على تسميته بالخلية السورية الإسبانية. وقد استمعت لجنة من المحكمة الوطنية تشكلت من ثلاثة قضاة إلى القضية في مبنى خاص تحت حراسة مشددة، واشتملت الأدلة على إفادات 107 شهود كان أكثر من نصفهم من قوات الشرطة. واعتبرت 82 منظمة غير حكومية ونقابة وأكثر من 1300 شخصية دولية هذه الأحكام جائرة مطالبة بعدم تسييس القضية ضمن ما يعرف بِـ "الحرب على الإرهاب". وقد قبلت المحكمة العليا الطعن في الحكم.[16]

من الضروري الإشارة إلى أن استهداف السلطة الرابعة ووسائل الاتصال الحديثة، قد

تصاعدت ضغوط الداخل والخارج على الحريات العامة في المنطقة العربية

14 هناك وعود قطعت للجنة العربية لحقوق الإنسان ومندوب المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل التحقق في أية مظالم في هذا الملف. وقد شكل الملف اختبارا حقيقيا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي قامت بجهود كبيرة لوضع حد لهذه المأساة. "مكتب مندوب المفوضية السامية لحقوق الإنسان." (2005). (تمت الزيارة في 9 آذار/مارس 2006). http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/rsd/rsddocview.html?tbl=RSDCOI&id=441821a525&count=1

15 تقارير "مراسلون بلا حدود"، وبيانات اتحاد الصحفيين العرب حول ضحايا النزاعات المسلحة (www.rsf.org).

16 بيتر بيرغن. "اللجنة العربية لحقوق الإنسان." (2005). (تمت الزيارة في 16 آذار/مارس 2006). http://www.achr.nu/art63.htm

آل غودمان. "CNN" (2005). (تمت الزيارة في 26 أيلول/سبتمبر 2005).
http://www.cnn.com/2005/WORLD/europe/09/26/spain.terror.trial/index.html

خلق وعيا عاما في العالم العربي بضرورات التحالف بين هذا الفضاء الإعلامي والفضاء غير الحكومي. ويمكن القول إن هناك أشكالاً جديدةً جديدة للمقاومة والعمل من أجل التغيير تعتمد على التفاعل والتعاون بينهما، في ما يخدم عملية تكون الوعي الديمقراطي ومناهضة الفساد وتعميق ونشر مفهوم المشاركة في المسؤولية وصناعة القرار.

استهداف الإصلاحيين وناشطي حقوق الإنسان

أصبح الإصلاحيون ودعاة حقوق الإنسان في معظم البلدان العربية هدفاً ثابتاً للإجراءات القمعية. فهم يتعرضون للملاحقة القانونية والاعتقال، بل والقتل أحياناً، إضافة إلى العوائق المتزايدة التي تتمثل في معظم الدول العربية في القوانين المقيدة لحرية التعبير والتنظيم. وما تزال معظم الأنشطة النقابية والمدنية محظورة قانونياً. وتجلى ذلك مثلاً في دولة خليجية التي حوكم فيها بضع عشرات من الأفراد بتهمة تشكيل تنظيم ديني، وصدرت ضدهم أحكام قاسية قبل أن يصدر عنهم عفو من الحاكم في أعقاب احتجاجات شعبية غير مسبوقة. وتم الاحتفاظ بطلبات لتشكيل منظمات حقوق إنسان في عدد من البلدان العربية في حين وافقت الإمارات العربية المتحدة على قيام جمعية أهلية لحقوق الإنسان في مطلع 2006.

أصبح الإصلاحيون ودعاة حقوق الإنسان في معظم البلدان العربية هدفاً ثابتاً للإجراءات القمعية

وشهدت دولة مشرقية اعتقالات عديدة للإصلاحيين ونشطاء حقوق الإنسان. وتوفي أحد الإصلاحيين في حادث قتل غامض، ودخل المعتقل عشرات المواطنين دون أن يحالوا للقضاء. كذلك اعتقل عدد من العائدين إلى تلك الدولة من الاتجاه الإسلامي. وقامت السلطات بإغلاق كل منتديات المجتمع المدني التي قامت خلال السنوات القليلة الماضية في ما عرف "بالربيع." وقامت في شهر حزيران/يونيو 2005 باعتقال مجلس إدارة المنتدى الوحيد الباقي، بعد أن قرئت في إحدى اجتماعاته رسالة من زعيم حركة الإخوان المسلمين المحظورة. وكانت الحكومة قد عمدت من قبل إلى التضييق على المنتدى عبر عرقلة نشاطه وإغراق اجتماعاته بمنسوبي الأجهزة الأمنية وأنصار السلطة لتوجيه نقاشاته وجهة معينة. ومازال المنتدى يمنع من الاجتماع في مطلع كل شهر. وقد أفرجت السلطات عن خمسة من معتقلي "الربيع"، بعد قضاء ربع المدة القانونية لحكمهم. في حين رفضت السلطات إطلاق سراح عدد من الإصلاحيين المعتقلين وعدد من الكوادر الكردية والإسلامية الذين تطالب منظمات حقوق الإنسان بالإفراج عنهم.

في بلد في شمال إفريقيا، استمرت السلطات في وضع العوائق في وجه الهيئات المدنية والجمعيات المهنية المستقلة، مثل روابط المحامين والصحافيين وأساتذة الجامعات، وفي رفض الاعتراف بالنقابات ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة. ونقلت منظمة العفو الدولية أن المعهد العربي لحقوق الإنسان قد تعرض لتجميد نشاطه فعليا نتيجة تجميد أمواله استناداً إلى قانون مكافحة الإرهاب واعتراض السلطات على أحد أعضاء مجلس الإدارة. وقد عمدت الحكومة إلى تعطيل البريد، ومنع توزيع الكتب التي يصدرها المعهد. وبعد حملة تضامن مدنية واسعة في المنطقة والعالم، تراجعت السلطات عن إجراءات التقييد والمضايقة، وسمحت للمعهد بتسلم أرصدته كما في السابق.

وبمناسبة استضافتها لقمة المعلوماتية الدولية في العام 2005، شكت منظمات حقوقية دولية من أن البلد المضيف يخنق الحقوق والحريات ذاتها التي يفترض أن يدعمها المؤتمر، حيثُ يسجن المعارضون على الشبكة الدولية، وتُراقب المواقع، وتُضايق منظمات حقوق الإنسان، وتُغلق وكالات الأنباء المستقلة (منظمة العفو الدولية، "كلمات جوفاء" عن حقوق الإنسان في قمة الأمم المتحدة لمجتمع المعلومات، 2006).

وليس هذا البلد وحده في هذا المجال بحسب تقرير أصدرته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان تحت عنوان "الإنترنت في العالم العربي، ساحة جديدة من القمع" في حزيران/يونيو 2004، بناء على مسح لأحد عشر قطراً عربياً. ووجد التقرير أن الحرية النسبية في استخدام الانترنت متاحة في ثلاث دول فقط، هي الأردن وقطر والإمارات. أما بقية الدول فإنها تجتهد في التحكم في تداول محتوى الشبكة المعلوماتية، وتنفق مبالغ طائلة في الرقابة على الانترنت، "فضلاً عن استخدامها للوسائل الجديدة ... مثل تحكمها في المنبع من خلال برامج الفلترة الإلكترونية... كما تلجأ بعض الدول إلى احتكار تقديم الخدمة... (إضافة إلى) تلفيق القضايا والزج بمن يتجاوز الخطوط الحمراء – غير المعروفة أصلاً – داخل السجون بدعاوى واهية".

وفي دولة خليجية، تعرضت منظمات المجتمع

المدني والمنظمات الحقوقية لضغوط رسمية؛ إذ هُدّد مركز لحقوق الإنسان بالملاحقة القانونية بسبب مشاركته في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في أيار/مايو 2005. وفي مطلع شباط/فبراير 2006 صدر حكم بالسجن لعامين على 12 شخصا من الناشطين في المركز إثر تظاهرة نظمت في المطار. وكانت ناشطة نسائية قد قدمت للمحاكمة في 4 حزيران/يونيو 2005 بتهمة الإساءة للقضاء. ودعيت منظمات محلية وعالمية للتضامن معها. وترفض الحكومة أيضاً الاعتراف بعدد كبير من المنظمات المدنية التي شكلت بمبادرات مدنية، مثل نقابة الصحافيين، والمجلس العلمائي، ولجنة الشهداء وضحايا التعذيب، ولجنة العاطلين، ولجنة العريضة النسائية، والاتحاد النسائي والشراكة المجتمعية لمناهضة العنف ضد المرأة.

وفي شمال أفريقيا، شهدت دولة تزايداً في ضرب وإيذاء عدد من دعاة الإصلاح بينهم رئيس تحرير صحيفة معارضة[17]، وأربع صحفيات.[18] وشهدت مثل ذلك دولة أخرى من نفس المنطقة.[19]

واغتيل صحفيان[20]، وجرت محاولة اغتيال صحفية في لبنان، واغتيل آخر في ليبيا في ظروف غامضة واعتقل رئيس جمعية ناشطة في دارفور.

تقييد حريات التنظيم والاجتماع السلمي

استمر تعزيز القيود لممارسة الحق في التجمع السلمي، وحظر بلد مشرقي 70% من طلبات الترخيص بمسيرات سلمية خلال العام 2004 حسب المركز الوطني لحقوق الإنسان في ذلك البلد، وفضت في بلد آخر بالقوة مسيرات سلمية تدعو إلى الإصلاح، واعتقل مئات المتظاهرين. كما فض في ثالث بالقوة اعتصام رمزي بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتقل بعض المشاركين فيه. واستمر قرار حظر التظاهر في بلد رابع.

وفي عاصمة عربية أظهرت مأساة فض اعتصام طالبي اللجوء السودانيين التي ذهب ضحيتها أكثر من 25 شخصا بسبب سوء التدبير، في 30 كانون الأول/ديسمبر 2005، قدرة المجتمع المدني على التفاعل مع المشكلات العربية وليس فقط المحلية. فقد تشكل تجمع غير حكومي واسع للتضامن مع الضحايا للمتابعة القانونية.

في بلد خليجي، تعرضت السلطات لمظاهرات تطالب بالإصلاح. وقد صدر قانون للجمعيات السياسية اعتبرته الجمعيات السياسية والحقوقية مقيدا للحريات ومخالفا للمواثيق والعهود الدولية. وأعلنت ست من كبريات الجمعيات السياسية عن إغلاق أبوابها طوعيا لمدة ثلاثة أيام في تموز/يوليو 2005.

وفي بلد مغاربي، فضت السلطات بالقوة مظاهرات تندد بدعوة الحكومة لرئيس وزراء إسرائيل السابق أرئيل شارون لحضور مؤتمر قمة اكتساب المعلومات في ذلك البلد. وجدير بالذكر أن قمع هذه المظاهرات لم يلق الإدانة من الدوائر الغربية. وما زال محام رهن الاعتقال لكتابته مقالة حول الموضوع. ومن جهة أخرى، جرت إضرابات طويلة عن الطعام لمعتقلي حزب معارض المعتقلين منذ عقد ونصف في ظروف قاسية.

وفي مجال الحق في التنظيم، قامت لجنة الأحزاب في إحدى البلدان بالترخيص لحزبين، إلا أنها رفضت الترخيص لثلاثة أحزاب أخرى. ورفضت السلطات في بلد أخر في المغرب العربي الترخيص لأحزاب (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2005). وأنكرت حكومة بلد آخر استلامها طلب تأسيس حزب لعرقلة قيامه.

بيئة عالمية وإقليمية معوقة

خلقت الأوضاع العالمية التي تبعت أحداث 11 أيلول/سبتمبر مجموعة أنساق فكرية ومنهجية تركت آثارا معوقة ومهددة لعناصر التحول نحو الحرية والحكم الصالح. وتشمل هذه الأنساق نسق بناء المنظومات الموازية في القانون الدولي (التي تعتمد على تكوين تحالفات مؤقتة لحدث ومكان محددين على حساب مؤسسة الأمم المتحدة، توقيع اتفاقيات ثنائية تشل عمل المحكمة الجنائية الدولية وتشكيل تحالفات تحد من تأثير الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية والبيئة).

خلقت الأوضاع العالمية التي تبعت أحداث 11 أيلول/سبتمبر مجموعة أنساق فكرية ومنهجية تركت آثارا معوقة ومهددة لعناصر التحول نحو الحرية والحكم الصالح

17 جرى الاعتداء على رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة معارضة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وقد غطت الحادث جميع الصحف، وتقارير وبيانات منظمات حقوق الإنسان ونقابة الصحفيين، وتقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان.

18 وقع الاعتداء على أربع صحفيات يوم 25 أيار/مايو 2005.

19 تعرض زعيم الحزب الشيوعي لاعتداء شديد يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر 2004، كما تعرضت ناشطتان لاعتداء مماثل.

20 اغتيل الصحفي "سمير قصير" المعلق السياسي البارز في صحيفة النهار يوم 2 حزيران/يونيو 2005 بتفجير سيارته، وجبران تويني رئيس مجلس إدارة جريدة "النهار" في 12 كانون الأول/ديسمبر 2005.

وصبغ هذا الأمر سلوك القوة الأكبر بأساليب الانتقائية والمعايير المزدوجة، وسمو المصلحة على الحق والقوة على العدل، وتحويل حقوق الإنسان إلى أيديولوجية توظف لأطروحات معيقة للتنمية كالفوضى البناءة والحرب الاستباقية والحل الأمني لمواجهة الإرهاب.

ومن ثم، تتابعت على الصعيدين الدولي والإقليمي، أحداث تنذر باشتداد إعاقة البيئة العالمية للتحول نحو الحرية والحكم الصالح وفق مفهوم تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، (خاصة الإصدار الثالث)، ولاسيما على بعد التحرر الوطني.

قانون أمريكي لردع معاداة السامية

ويأتي على رأس هذه الأحداث إصدار الإدارة الأمريكية الحالية لقانون ردع معاداة السامية في أكتوبر 2004. وعلى إثر ذلك، شرعت الإدارة الأمريكية الحالية، من خلال مكتب متخصص أقيم في وزارة الخارجية، في رصد ما تسميه "العداء للسامية" في أنحاء العالم.

ولا شك في أن الاعتداء على أتباع ديانة بعينها أو التحريض عليه أمر خطير يتعين مكافحته بكل الوسائل. ولكن في منظور هذا التقرير يكون من الأجدى فعل ذلك في إطار مكافحة التمييز الديني أو العرقي في كل مكان وضد أي كان.

وتكمن خطورة القانون المذكور في أنه، في البند العاشر من استخلاصات الكونجرس، يعتبر التعرض للصهيونية أو التحريض ضد إسرائيل من أشكال معاداة السامية. الأمر الذي قد يؤدي إلى اعتبار أي نقد لممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو إدانة لسياسات التمييز ضد المواطنين الإسرائيليين واقعة تحت طائلة هذا القانون الجائر. ويتفق في هذا بعض من أكاديميي إسرائيل، فيرى واحد منهم مثلا أن "الاتهام بمعاداة السامية أصبح أداة قوية لإسكات المعارضة لسياسات إسرائيل القمعية" (كيمرلنغ، بالإنجليزية، 2003).

إن من شأن هذا القانون أن تمعن إسرائيل في فرض خطابها العام على كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مما يعرقل أي مباحثات أو مفاوضات تؤدي إلى سلام عادل وحل دائم للنزاع العربي الإسرائيلي.

قضية الإرهاب وتبعاتها على الحرية في الوطن العربي

كان لتصاعد عمليات الإرهاب في البلدان العربية من ناحية، ولعشوائية الحرب عليه من ناحية أخرى، آثار وخيمة على حياة الإنسان العربي وحرياته. فقد تتابعت أحداث عنف داخلي مدمر في عدد من البلدان العربية، مذكرة ببدايات مزعجة لبديل "الخراب الآتي" الذي حذر منه تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثالث.

وفاقمت أعمال الإرهاب ومواجهته من مأزق حقوق الإنسان والتنمية في المنطقة. فاستمرت أعمال الإرهاب في بلدان عربية تشمل الأردن والبحرين والجزائر والسعودية وسورية والكويت ولبنان واليمن، فضلا عن اختلاطها بأعمال المقاومة المشروعة في العراق. ولا شك في أن الاعتداء على المدنيين من أي جنسية هو أمر مكروه يستوجب الإدانة. كما امتدت الاعتداءات لأول مرة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى قطر وموريتانيا ومصر[21] بعد توقف في الأخيرة منذ نهاية العام 1997. وسقط جراء الأعمال الإرهابية آلاف الضحايا بين قتلى ومصابين.

وتحت دعاوى مكافحة الإرهاب، كرست الحكومات قوانين الطوارئ[22]، واستصدرت المزيد من قوانين مكافحة الإرهاب، وقتل عشرات من الملاحقين، واعتقل آلاف من المواطنين بقرارات إدارية، وتعرض بعضهم لصنوف من التعذيب وسوء المعاملة، وأبقي آلاف آخرين قيد الاحتجاز بعد صدور أحكام ببراءتهم، أو إنهائهم فترة عقوبتهم في مصر (المجلس القومي لحقوق الإنسان، 2005). كما زجَّ عشرات من المتهمين في محاكمات ذات طابع استثنائي تعوزها شروط العدالة.

وكشفت المصادر عن تورط بعض الحكومات العربية في أعمال استجواب وتعذيب لحساب تحقيقات تجريها الولايات المتحدة ضد المشتبه

لا شك في أن الاعتداء على أتباع ديانة بعينها أو التحريض عليه أمر خطير يتعين مكافحته بكل الوسائل. ولكن من الأجدى، في منظور هذا التقرير فعل ذلك في إطار مكافحة التمييز الديني أو العرقي في كل مكان وضد أي كان

تكمن خطورة قانون ردع معاداة السامية في أنه يعتبر التعرض للصهيونية أو التحريض ضد إسرائيل من أشكال معاداة السامية

فاقمت أعمال الإرهاب ومواجهته من مأزق حقوق الإنسان والتنمية في المنطقة

21 تعرضت مصر لسلسلة من الأعمال الإرهابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ووقع أولها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2004 في ثلاث مناطق في سيناء بشكل متزامن، وراح ضحيته 5 مصريين و34 من السياح الأجانب معظمهم من الإسرائيليين. ووقع الثاني في 7 نيسان/أبريل 2005 في منطقة الأزهر بالقاهرة وراح ضحيته ثلاثة أشخاص. ووقع الثالث في 30 نيسان/أبريل 2005 في حادثين متزامنين في وسط القاهرة.

22 فرضت الحكومة المؤقتة في العراق حالة الطوارئ في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وجددت العمل بها في آذار/مارس 2005. واستمر العمل بحالة الطوارئ في الجزائر والسودان وسورية ومصر .

بقيامهم بأعمال إرهابية عبر "أرخبيل" من مراكز الاعتقال السرية تشرف عليها المخابرات الأمريكية (منظمة العفو الدولية، 2005أ).

الحرب على الإرهاب

ما فتئت المنطقة العربية، والتيارات الإسلامية فيها خاصة، متهمة بأنها منبت للإرهاب منذ أعلنت الإدارة الأمريكية الحالية حربها على "الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. وقد ترتب على هذه الحرب خلط بين ما يمكن أن يسمى، بحق، إرهاباً لأبرياء، وهو أمر مدان إنسانياً وأخلاقياً ويجافي الضمير الحي، وبين المقاومة المشروعة التي تقرها اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة حول مقاومة الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية. فبينما يشكل العنف الخيار الأول للإرهاب، يبقى العنف الخيار الأخير للمقاومة التي لا تلجأ إليه إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى من إعلامية ودبلوماسية، ومن تظاهر إلى عصيان مدني.

وجدير بالتذكير هنا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الستين- 2005، تعرف الإرهاب بأنه "أي عمل إجرامي بقصد إثارة حالة من الرعب بين الجمهور العام أو مجموعة من الأشخاص"، وتعتبره "غير مبرر مهما كانت الاعتبارات السياسية، الفلسفية، العقائدية، العنصرية، العرقية، الدينية، أو غير ذلك التي قد تقدم لتبريره" (القرار A/RES/60/43).

ومالت سلطات الاحتلال إلى وصف أي مقاومة لممارساتها بالعمليات الإرهابية. وأدت جهود بعض الدول لربط قضاياها الخاصة بالحرب الأمريكية على الإرهاب إلى مزيد من الغموض في تعريف الإرهاب، مما زاد من مخاطر اختطاف الحرب على الإرهاب لمصالح قوى أجنبية. فقد اقتنص رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون كلمة الإرهاب لتعزيز أهدافه الخاصة، حيث يسّر له التعريف الأمريكي الغامض لـ "الإرهاب على النطاق الدولي" جهوده في قمع الفلسطينيين (برزيزنسكي، بالإنجليزية، 2004: 32). وقد أدى هذا الخلط في الأوراق وتمييع تعريف الإرهاب ليستوعب الأجندات الخاصة بقوى الاحتلال إلى تقويض فرص نجاح هذه الحرب في القضاء على الإرهاب.

ولهذا الوضع الناجم عن "الحرب على الإرهاب" نتائج وخيمة على التنمية الإنسانية في العالم العربي. ذلك أن العنف المضاد، رداً على عنف الاحتلال والاستباحة، أمور تؤدي إلى الانغلاق على الذات والماضي، والإغراق في المحافظة الاجتماعية. كما أن النتائج على وضع المرأة العربية، وخصوصاً تحت الاحتلال، بالغة السوء.

قوانين مكافحة الإرهاب في البلدان العربية

تحت تأثير الحملة على الإرهاب، صدرت قوانين جديدة أو عدل بعضها باتجاه تجريم أفعال جديدة، وتشديد العقوبة على الأعمال التي توصف بأنها إرهابية، وباتجاه تليين الضوابط الموضوعة على إجراءات الملاحقة والضمانات المعطاة للمتهم الذي لم تثبت إدانته.

في البحرين، مثلا، جرى نقاش حاد داخل لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في مجلس النواب حول مشروع قانون مكافحة الإرهاب. ويعتبر عدد من أعضاء اللجنة أن مشروع القانون يتعارض مع توجه حكومة المملكة للإصلاح وللتصديق على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، لاسيما لجهة العقوبات المغلظة واعتماد عقوبة الإعدام وتقييد الحريات وبشكل خاص حرية الفكر، إذ يؤدي إلى اعتبار كل معارض إرهابي. وقد شمل هذا المشروع تجريم انتقاد الدستور أو المطالبة بتعديله حتى من قبل أعضاء مجلس النواب، وهي في صلب صلاحياتهم الدستورية[23].

من جهة أخرى، تم التغاضي في إطار الحملة على الإرهاب عن تطبيق بعض القوانين: فالجزائر التي كانت قد أدخلت إلى قانون العقوبات نصاً يجرم صراحة تعذيب المعتقلين، لم تلجأ إلى تطبيقه، ولم تحقق في ادعاءات التعذيب.[24]

القضاء الاستثنائي

تحيل أكثر الدول العربية القضايا الإرهابية أمام قضاء خاص، كالمحكمة العسكرية أو محاكم أمن

ترتب على الحرب على الإرهاب خلط بين ما يمكن أن يسمى، بحق، إرهاباً لأبرياء، وهو أمر مدان إنسانياً وأخلاقياً ويجافي الضمير الحي، وبين المقاومة المشروعة التي تقرها اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة حول مقاومة الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية

23 جريدة الوسط البحرينية 25 نيسان/أبريل 2005.

24 " أفاد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب بأن السلطات الجزائرية نفت دون تحقيق ادعاءات التعذيب التي قدمت إليها. ولم يتمكن المقرر الخاص من زيارة الجزائر رغم طلبه الذي طال عليه الأمد (منظمة العفو الدولية، 2005أ: 123).

الدولة أو المحاكم العرفية. ومعروف أن هذه المحاكم تفتقر إلى معايير المحاكمة العادلة. فهي غالباً ما تكتفي بالتحقيقات الأولية، حيث ينتزع الاعتراف تحت التعذيب أحيانا. ولا يعطى المتهم أمامها الحق في إعداد دفاعه، ويصدر حكمها مبرماً دون إمكانية المراجعة.[25]

الإجراءات غير القانونية

بالإضافة إلى القوانين ومشروعات القوانين، تُمرر إدارياً قرارات تتعارض مع قوانين أصول المحاكمات الجزائية[26]، وهي متشددة أصلاً. وهذه القرارات تشمل الإجراءات المفروضة في معرض التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب هي مخالفة للقانون الدولي، ومخالفة أحياناً للقانون الداخلي؛ والغلوّ في إجراءات الشرطة كالمداهمات الليلية والتعذيب وانتزاع الإفادات بالقوة؛ والاعتقال في سجون غير قانونية تمارس فيها كل صنوف التعذيب؛ والتنصت الهاتفي خارج أي إذن قضائي معلل؛ وتمديد التوقيف بدون توجيه أي تهمة وبدون تحديد بالزمن؛ والاطلاع على الحسابات المصرفية للمشبوهين؛ وتنفيذ الإعدام خارج القضاء.

تراجع أوضاع النساء

على الرغم من الجهود التي بذلت في سبيل النهوض بوضع النساء، فإن الإرهاب والحملة عليه أديا إلى انهيار الوضع الأمني العام، وتراجع حاد في المسار الديمقراطي كانت النساء من أُولى ضحاياه، ولا سيما في مناطق النزاع المسلح، وبشكل خاص في العراق. وتمثل المعاملة المسيئة للنساء السجينات من قبل بعض القوات الأمريكية في العراق، وفي سجن أبو غريب على نحو خاص، حالة يجب تسجيلها.

الحرب العبثية: الحرب على الفكر والمعتقد

بعد أن كانت الحرب تشن على المنظمات الإرهابية، وعلى رأسها القاعدة، وتنتهك جراءها حقوق الإنسان، أصبح التوجه الجديد هو شن الحرب على "الأيديولوجيات العدوانية" كما تدعوها الإدارة الأمريكية[27]، أي على حرية الفكر والمعتقد، وهي أحد حقوق الإنسان. وقد بدأ النقاش يدور في أكثر من بلد عربي حول مساهمة الأفكار في الحرب على الإرهاب وضرورة تقييدها. والدول العربية تشكو من كثرة القيود لا من قلتها. ولا شك أن العقائد قد تكون باعثاً على القيام بأعمال إرهابية، وقد تعتمد العقائد للحض على الجريمة وللتحريض عليها. لكن مواجهة الأفكار لا يعقل أن تتم بالوسائل الحربية، بل بأفكار أخرى، غير عدوانية. كما أن التحريض على الجريمة يخضع لقانون العقوبات مهما كانت ذرائعه.

إن الحرب على العقائد والأفكار التي يحملها أشخاص غير منتمين إلى منظمات إرهابية وخارج أي ممارسة عنفية هي حرب عبثية، بل هي حرب على حقوق الإنسان.

مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان

إن مكافحة الإرهاب لا تتعارض مع احترام حقوق الإنسان، لا بل هي في صميمه. فحق الإنسان في الحياة والأمن الشخصي يقابله واجب على الدولة بتأمين سلامة المواطنين وأمن المجتمع. لذلك، وفي ظل الظروف الاستثنائية، يمكن للسلطة، في سبيل أمن المجتمع، أن تقيد حرية الأفراد، بما هو ضروري ومجّدٍ (ويتضمن إعلان برلين الضوابط التي يجب أن تلتزم بها السلطة في معرض الحرب على الإرهاب).[28]

إن القضاء على الإرهاب يحتاج أولا إلى قرار سياسي يراعي مقتضيات الحق والعدل في حل النزاعات الدولية في إطار الشرعية الدولية؛ ويتطلب ثانيا الإقرار بفكرة المشاركة المجتمعية في معالجة الظاهرة والأسباب. كما يقتضي الانتقال من منطق الأمن المختزل إلى الأمن الإنساني باعتماد خطة للتنمية الإنسانية بمفهومها الشامل، والالتزام بعدم تجاوز سيادة القانون والحق (ضمن ضوابط إعلان برلين).

كما أن القضاء على الإرهاب يتطلب من المجتمعات العربية مراجعة نقدية صادقة للتراث على ضوء العقل المستنير: إذ لا تستوي حقوق الإنسان إلا إذا اعتبر الإنسان، كائناً من كان،

إن الحرب على العقائد والأفكار التي يحملها أشخاص غير منتمين إلى منظمات إرهابية وخارج أي ممارسة عنفية هي حرب عبثية، بل هي حرب على حقوق الإنسان.

25 تصدر هذه المحاكم أحياناً أحكاماً بالإعدام .

26 تكمن أهمية أصول المحاكمات الجزائية في أنها تنظم الطريقة التي يدافع بها المجتمع عن نفسه أمام الأزمات. ووسائله، وإن كانت تقنية، متصلة بموضوع حقوق الإنسان، ويتوقف نجاحها على انسجامها مع النظام القانوني والاجتماعي للبلد المعني.

27 كلمة الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 أيلول/سبتمبر 2005 .

28 إعلان برلين صادر عن اللجنة الدولية للحقوقيين في 29 آب/أغسطس 2004 حول حقوق الإنسان خلال الحرب على الإرهاب.

القيمة المحورية والمركزية، وعززت قيم الحوار وقبول الآخر المختلف.

القضية الفلسطينية

فك ارتباط لا ينهي سطوة الاحتلال في غزة

كان إنهاء الاستيطان في قطاع غزة وانسحاب القوات الإسرائيلية منه في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر 2005 استثناءاً فريداً في الواقع المتردي للشعب الفلسطيني. إلا أن هذا الانسحاب جاء محفوفاً بسوء النوايا أكثر مما جاء مؤشراً على انفراج جهود التسوية. وقد فضح هذه النوايا دوف ويسجلاس مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما بين أن الهدف الحقيقي من عملية الانسحاب من غزة هو تجميد عملية السلام ومنع إقامة الدولة الفلسطينية (الإطار 1-2).

والانسحاب، الذي جاء في إطار خطة فك الارتباط الأحادي التي أطلقها رئيس وزراء إسرائيل للتخفيف من الأعباء الأمنية للاحتلال، وتفادي الانخراط في مفاوضات جدية للتسوية، احتفظ لإسرائيل بحق التدخل العسكري في القطاع، وتحكّمها في مجاله الحيوي ومياهه الإقليمية. فتنتشر القوات الإسرائيلية بكثافة حول القطاع، لتتحكم بمعظم المعابر وبالتالي بالحركة التجارية والتعرفات الجمركية وتنقل الأفراد. هذه الاعتبارات حدت بالمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان إلى الاستنتاج بأن غزة ما زالت أرضاً محتلة (الإطار 1-3).

لعل الجانب المشرّف الأهم، والجدير بالاحتفاء حقا، في مسألة الانسحاب هذه، هو الإدراك بأن جسارة المقاومة الفلسطينية في غزة وبسالتها المثابرة، كانت هي السبب الرئيس في رغبة إسرائيل في الفرار من جحيم غزة.

وفي الوقت الذي تزايد فيه تفاؤل المواطنين بسبب الانسحاب من القطاع، تزايدت المخاوف من تكريس الاحتلال في الضفة الغربية، حيث أن أراضي غزة تمثل 5.8% فقط من الأراضي المحتلة منذ عام 1967، مما يعني أن أكثر من 94% من الأراضي الفلسطينية ما زالت محتلة. ويضم مستوطنو قطاع غزة 8475 إسرائيلياً (أي 2% فقط من جميع المستوطنين). وفي المقابل، أضافت إسرائيل خلال عام 2004 فقط 12،800 مستوطن في الضفة الغربية. وصادرت المزيد من الأراضي، بما فيها زيادة حجم مستوطنة معاليه أدوميم (حول القدس) بما يزيد عن 2700 كم مربع، مع تلميحات إسرائيلية متصاعدة لضم المستوطنة للقدس.[29]

ووفقاً لتقارير منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، رافق تطبيق خطة فك الارتباط الأحادي، وأعقبها، اقتراف المزيد من الانتهاكات الجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يرقى العديد منها إلى مستوى جرائم الحرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني. فعدا التوغلات اليومية داخل المدن والبلدات الفلسطينية، ومداهمة المنازل السكنية واعتقال عدد من أفرادها، واصلت قوات الاحتلال إطلاق النار على المدنيين، وأعمال الهدم والتجريف والاعتداء على الممتلكات، ومصادرة الأراضي لصالح بناء جدار الضم داخل أراضي الضفة، الذي تسارع العمل به حول مدينة القدس المحتلة لفصلها عن محيطها الجغرافي في الضفة الغربية، فضلا عن توسيع مشروعاتها الاستيطانية في الضفة الغربية، وتشديد قيود الحركة عبر الحواجز (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2005).

رافق تطبيق خطة فك الارتباط الأحادي، وأعقبها، اقتراف المزيد من الانتهاكات الجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يرقى العديد منها إلى مستوى جرائم الحرب وفقاً للقانون الدولي الإنساني

الإطار 1-2

الانسحاب من غزة هو " فورمالديهايد" لتجميد السلام

في مقابلة مع صحيفة هاآرتس، صرح دوف ويسجلاس:

- إن فك الارتباط (مع غزة) هو في الواقع محلول الفورمالديهايد. فهو يقوم بتأمين كمية الفورمالديهايد اللازمة حتى لا تكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين".
- أهميته (الانسحاب من غزة) تكمن في تجميد العملية السياسية. وعندما تتمكن من تجميد العملية السياسية، فإنك تمنع من قيام دولة فلسطينية، وتمنع إثارة النقاش حول اللاجئين والحدود ومدينة القدس. عملياً، فإن الحزمة التي تسمى بالدولة الفلسطينية، وبكل ما تنطوي عليه، قد تم إزالتها من أجندتنا إلى أجل غير مسمى".

المصدر: شافيت، بالإنجليزية، 2004.

الإطار 1-3

المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان: غزة ما زالت أرضاً محتلة

"يبدو واضحاً أن غزة ستظل أرضاً محتلة خاضعة لأحكام اتفاقية جنيف(الرابعة) المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، الموقعة في 12 آب/أغسطس 1949 ، لأن إسرائيل ستواصل السيطرة على حدود غزة. كما أن انسحاب المستوطنين اليهود سيؤدي إلى إنهاء الاستيطان في الأرض الفلسطينية، لكنه لن يؤدي إلى إنهاء الاحتلال".

المصدر: دوجارد، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة، بالإنجليزية، 2005: 2. (تمت الزيارة في 24 آذار/مارس 2006).
http://domino.un.org/unispal.nsf/eed216406b50bf6485256ce10072f637/02bf82d785fe854a85257088004c374c!OpenDocument

29 "Palestine Monitor". (2006). (تمت الزيارة في 7 أيار/مايو 2006).
http://www.palestinemonitor.org/nueva_web/facts_sheets/settlers_disengagement_violations.htm

في قطاع غزة، استمرت إسرائيل، بعد انسحابها منه، بشن هجمات بالصواريخ وقذائف المدفعية على أهالي القطاع، في ما ادعي أحياناً بأنه رد على هجمات. وزادت على ذلك بابتكارها أساليب جديدة للترويع والتخويف، منها تكتيك التفجيرات الصوتية الناجمة عن تحليق طائراتها الحربية، واختراق حاجز الصوت. وقد أدانت منظمات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية هذه الممارسة لما تسببه من فزع وهلع في صفوف المواطنين، لاسيما الأطفال منهم، ومن حالات إجهاض بين النساء الحوامل، وصل عددها إلى أكثر من سبعين حالة (صحيفة الشرق الأوسط، 11 تشرين الثاني/نوفمبر2005: 10).

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تصاعد أعمال العنف من قبل المستوطنين اليهود ضد المدنيين الفلسطينيين

الاحتلال ما ينفك يهدر التنمية الإنسانية في الأراضي المحتلة

يستمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مع ما تمثله إجراءاته التي باتت تمس حتى نسيج المجتمع الفلسطيني ولحمته، من تدمير لإمكانيات التحرر والاستقلال والتنمية

الإطار 1-4

الحياة على المحسوم (الحواجز): شهادات إسرائيلية

"إن ما يُلحقه الإسرائيليون من خسارة في الوقت بثلاثة ملايين ونصف مليون فلسطيني كل يوم، له أهمية كبيرة جداً: في إضعاف قدرتهم على كسب قوتهم، في أنشطتهم الاقتصادية والعائلية والثقافية، في وقت فراغهم، في دراستهم وفنونهم الإبداعية، وفي تضييق النطاق الذي يعيش فيه كل شخص". (صفحة 15).

"حوّارة (6 أيلول/سبتمبر): قال جندي إنه يجب أن يُعتقل واحدٌ من كل تسعة ذكور بالغين يحاولون عبور نقطة التفتيش. (19 أيلول/سبتمبر): اعتُقل كل رجل اسمه 'محمد'، وهذا عدد كبير من السكان." (صفحة 17).

"شافي شومرون (من تقارير بيت إيبا): كان من الواضح أن ما يجري هنا هو عقاب جماعي". (صفحة 18).

"إجراء 'وقف كل حياة' – هذا شكل آخر من أشكال التأخير، الذي يسميه الجيش 'وقف كل حياة'. إن اسمه ينبئ بطبيعته: تجميد تام للحركة يدوم ساعات متتابعة. جمهور من الناس يضم المئات وربما الآلاف، بينهم المسنّون والمرضى والنساء الحوامل والأطفال الرضّع، والمرضعات، يُمنَعون من الحركة ويؤمَرون بوقف مسيرة حياتهم". (صفحة 24).

"بيت فوريك (14 تموز/يوليو): مئات الناس ينتظرون العبور، خارجون من نابلس. لكن نقطة التفتيش مغلقة – 'وقف كل حياة' ساري المفعول. على الجانب الآخر من نقطة التفتيش يرقد رجل مربوط بجهاز تغذية بالوريد؛ أغمي عليه بعد انتظاره عدة ساعات تحت الشمس. كان إخلاؤه من المنطقة مستحيلاً. في المناطق التي يُحتجَز فيها المعتقلون تجمَّعت عشرات النساء في جمهرة مكتظة.

كانت إحداهن واقفة تُغَيِّرُ حفاظَ طفلها الرضيع؛ وأخرى تحمل طفلاً في نحو الخامسة من عمره لابساً بيجامة مستشفى، كان يبدو أن الطفل فاقدُ الوعي أو أنه يغطّ في نوم عميق، وأمه تصرخ: إنه مريض جداً". (صفحة 25).

المصدر: "محسوم ووتش[31]"، 2004: 15–24.

هذا علاوة على الأضرار التي تلحق بالمدنيين وفقدان الحياة لدى الطرفين.

انتهاك حريات الأفراد وحريات التنقل

استمر الحصار الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية من خلال الحواجز العسكرية الدائمة والمتحركة، مما أدى إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية إلى أكثر من 240 منطقة معزولة. وإضافة إلى نقاط التفتيش الدائمة التي بلغ عددها 605 نقطة تفتيش في نيسان/إبريل 2005، بدأت إسرائيل بالاستعانة بنقاط تفتيش "متنقلة"، بلغ عددها 374 نقطة تفتيش في حزيران/يونيو 2005، وهو ما اعتبره المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان انتهاكاً للكرامة الإنسانية، إضافة إلى كونه انتهاكاً لحرية التنقل للفلسطينيين[30]. كما وضعت قوات الاحتلال محددات إضافية لتصعيب حركة السكان، بما في ذلك منع الفلسطينيين من استخدام العديد من الطرق التي يستخدمها المستوطنون اليهود، مما يذكر بممارسات الفصل العنصري البغيضة، وكذلك مطالبة الفلسطينيين بالحصول على تصاريح خاصة لاستخدام الطرق الخارجية.

"ويقبع في السجون الإسرائيلية أكثر من 8000 سجين من بينهم حوالي 120 امرأة. وهناك أيضاً 300 طفل دون الثامنة عشرة من العمر قيد الإحتجاز حُكم على 40% منهم بالسجن، بينما بقي 60% منهم رهن الحجز الإحتياطي. وهناك إدعاءات لتعرض السجناء والمحتجزين للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية. وتشمل هذه المعاملة الضرب، وتقييد السجناء في أوضاع مؤلمة، والرفس، وعصب العينين لفترات طويلة، والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية، والتعرض لدرجات حرارة غير عادية، وعدم توفير الماء والغذاء الكافي". (دوجارد، بالإنجليزية، 2005: 14).

تصاعد عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين

شهدت الفترة تصاعد أعمال العنف من قبل المستوطنين اليهود ضد المدنيين الفلسطينيين. فتعرض أطفال المدارس الفلسطينيون بشكل

30 (دوجارد، بالإنجليزية، 3:2005). "المقرر الخاص لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة". (2005). (تمت الزيارة في 24 آذار/مارس 2006).
http://domino.un.org/unispal.nsf/eed216406b50bf6485256ce10072f637/02bf82d785fe854a85257088004c374c!OpenDocument

31 "محسوم ووتش" هي منظمة إنسانية إسرائيلية أنشئت في شباط/فبراير 2001.

متزايد للضرب والإرهاب من قِبل المستوطنين اليهود وهم في طريقهم إلى مدارسهم. وقام المستوطنون بتدمير المحاصيل، وسرقة الأغنام والماعز، كما قاموا عمداً بتسميم الحقول وأراض في منطقة التطواني (دوجارد، بالإنجليزية، 2005: 11، 16). وقد أكدت منظمة العفو الدولية نشر كيماويات سامة في حقول الخليل في الضفة الغربية أدت إلى نفوق الماشية وتلويث الأراضي. وذكرت السيدة كيت ألن، ممثلة المنظمة، أن "حوادث التسميم هذه، تبدو جزءاً من هجوم متعمد على معيشة المزارعين الفلسطينيين"، وأشارت المنظمة إلى أن إسرائيل لم تحاول إزالة هذه المواد الكيماوية أو حتى التحقيق في حالات التسميم (بي بي سي، 25 نيسان/أبريل 2005).

إن ضحايا الإرهاب من العرب غير مؤهلين للحصول على التعويضات نفسها التي يحصل عليها أمثالهم من اليهود؛ فالقانون الإسرائيلي لتعويض ضحايا الإرهاب لا ينصّ على أي حقوق للضحايا إذا كان مرتكبو الاعتداء من اليهود على أساس أنهم لا يعتبرون "معادين لوجود دولة إسرائيل".[32] ففي 6 آب/أغسطس 2005 قام جندي إسرائيلي بفتح نيران رشاشه على إسرائيليين مدنيين عرب كانوا يستقلون حافلة في إسرائيل، فقتل أربعة منهم وجرح خمسة عشر آخرون. وعلى الرغم من بشاعة الجريمة واستهدافها لمدنيين، وإدانتها كعملية إرهابية حتى من مسؤولين إسرائيليين، إلا أن محكمة وزارة الدفاع الإسرائيلية قضت بأن الضحايا لا يمكن اعتبارهم "ضحايا عملية إرهاب لأن القاتل يهودي" (صحيفة الجارديان: إسرائيل حكمت بأن القاتل اليهودي ليس إرهابياً، 1 أيلول/سبتمبر 2005).

من ناحية أخرى، استمرت إسرائيل في انتهاك حق الفلسطينيين في بيئة نظيفة، من خلال تصريف مياه المجاري من المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية. وتشكل هذه الممارسة مشكلة خطيرة للبيئة الفلسطينية، خاصة وأن العديد من المستوطنات في الضفة الغربية لا تستخدم أي نوع من أنواع المعالجة لمياه الفضلات الناتجة عن النشاط الصناعي أو المنازل (دوجارد، بالإنجليزية، 2005: 16).

الجدار يلتهم الأراضي ويقوض التنمية

إلى جانب ذلك، استمر العمل في بناء الجدار الذي قضت محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته وضرورة وقف العمل به والتعويض عن الأضرار التي سببها.

وقد أدى بناء الجدار إلى نتائج خطيرة على معيشة الفلسطينيين الذين يقطنون بجواره. فقد فصل الجدار الآلاف العديدة من الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية. وترفض إسرائيل تزويدهم بتصاريح تمكنهم من الوصول إليها. وتبين للذين حصلوا على تصاريح أن بوابات الجدار لا تفتح في المواعيد المحددة (دوجارد، بالإنجليزية، 2005:2). ويقطن نحو خمسين ألف فلسطيني في المنطقة المغلقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، "وبينما يستطيع أي مستوطن إسرائيلي أو أي شخص من أصل يهودي في أي مكان في العالم أن يتجول بحرية داخل المنطقة المغلقة أو حولها، يحتاج الفلسطيني الذي يعمل أو يعيش في المنطقة المغلقة لتصريح كي يتمكن من الاستمرار في العيش في منزله أو الوصول إلى مصدر رزقه" (مراقبة حقوق الإنسان، بالإنجليزية، 2005).

وسيؤدي الجدار إلى مخاطر صحية كبيرة على الفلسطينيين حسب بيان صادر عن "أطباء العالم" و"الهلال الأحمر الفلسطيني" و"أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل". فهو سيمنع نحو 10000 فلسطيني ممن يعانون من أمراض مزمنة، وأكثر من 100000 امرأة حامل، من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية اللازمة لهم. كما أنه، عند اكتمال بنائه، سيحرم ما يزيد على 130000 فلسطيني من التطعيم. وستعاني ثلث القرى الفلسطينية من عدم القدرة على الوصول لنظم العناية الصحية (بي بي سي، 15 شباط/فبراير 2005).

إن ضحايا الإرهاب من العرب غير مؤهلين للحصول على التعويضات نفسها التي يحصل عليها أمثالهم من اليهود

استمر العمل في بناء الجدار الذي قضت محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته وضرورة وقف العمل به والتعويض عن الأضرار التي سببها

الإطار 1-5

تشويه "أولى القبلتين"

والقدس مدينة تاريخية رائعة الجمال. بيد أن الجدار قد شوه المدينة إلى حد كبير. فالقائمون على التخطيط وبناء الجدار في القدس قاموا بذلك متجاهلين الاعتبارات البيئية تجاهلا تاما. وقد نُفذ ذلك لتحويل القدس إلى مدينة يهودية.

المصدر: دوجارد، بالإنجليزية، 2005: 13.

32 "Institute for Counter-Terrorism" . (2005). (تمت الزيارة في 30 آذار/مارس 2006).
http://www.ict.org.il/editorials/editorialdet.cfm?editorialid=3
جون إلمر. "نيو ستاندرد" . (2005). The New Standard. (تمت الزيارة في 30 آذار/مارس 2006).
http://newstandardnews.net/content/index.cfm/items/2300

ومع بناء الجدار، فصلت القدس بشكل قسري عن باقي الضفة الغربية، مما يصعّب التفاوض حولها وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأنها، ويصعّب من وصول المسلمين والمسيحيين لأماكن العبادة فيها. كما أن بناء الجدار والحواجز التي أصبحت تتسم بالديمومة، قد فصل أجزاء الضفة الغربية بعضها عن بعض، مما يؤدي إلى إضعاف إمكانية تحقيق حلم الدول الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بهذا الشأن.

وقد ترافق التدمير المنهجي للاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وإجراءات التفتيت الجغرافي، وفرض وقائع جيوسياسية على الأرض، مع حملة قوية لإضعاف إمكانيات المؤسسات الفلسطينية للحيلولة دون القيام بأي خطوات جدية لتحقيق التنمية البشرية.

إن بناء الجدار والحواجز التي أصبحت تتسم بالديمومة، قد فصل أجزاء الضفة الغربية بعضها عن بعض، مما يؤدي إلى إضعاف إمكانية تحقيق حلم الدول الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية بهذا الشأن

تدهور الوضع المعيشي

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي والمعيشي، فقد أظهرت البيانات أن معدلات الفقر في تزايد، حيث تشير التقديرات المختلفة إلى أنها تزيد على 50% على المستوى الوطني، وترتفع إلى حوالي 80% في بعض المناطق (مثل جنوب قطاع غزة). كما أن معدل الدخل الشهري للأسر قد انخفض من حوالي 445 دولاراً أمريكياً إلى 333 دولاراً أمريكياً (أي بنسبة الربع) بين عامي 2000 و2005، وعانت أكثر من 53% من الأسر من نقص حاد في دخلها. واتخذت الأسر العديد من خطوات التكيف لتجاوز هذا الانخفاض. وكان للنساء دور حاسم في هذه الإجراءات وتحمل تبعاتها. فقد أشارت البيانات خلال السنة الأخيرة (وحتى آذار/مارس 2005) إلى أن 58% من الأسر خفضت من إنفاقها، ولجأت 16% منها إلى تربية المواشي والزراعة المنزلية – وهي أعباء تقوم بها النساء بشكل خاص (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، آب/أغسطس 2005). وأشارت بيانات أخرى إلى أن أكثر من 50% من النساء اضطررن لبيع مُدَّخراتهن من الحلي للإنفاق على الأسرة (جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 2002 و 2004).

وتراوحت معدلات البطالة بين 32% في بداية العام 2005 ونحو 27% في خريفه.[33] إلا أن فئة الشباب، وخصوصا في قطاع غزة، كانوا الأكثر تضرراً، حيث تظهر البيانات أن 47,5% من الشباب بين (20–24 عاما) في قطاع غزة عاطلون عن العمل، بالمقارنة مع 27,7% من شباب الضفة الغربية للفئة العمرية نفسها. وكانت النساء الشابات (20–24) هن الأكثر تضرراً من بين جميع الفئات، إذ ارتفع معدل البطالة بينهن إلى 48,4% بالمقارنة مع ما معدَّله 31,6% بين الشباب من الذكور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي، تموز/يوليو 2005).

وفي المجال الصحي، بدأت معدلات التطعيم بالتراجع في مجالات عديدة، حيث وصلت إلى نحو 66% بالنسبة للنكاف والحصبة والحصبة الألمانية. ووصلت نسبة الأطفال ناقصي الوزن إلى نحو 5%، ونسبة الأطفال ناقصي الطول إلى نحو 10% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإنجليزية، 2005).

بدايات إصلاح فلسطيني

مضى العمل الفلسطيني قدما بإجراء الانتخابات الرئاسية، وهي الثانية من نوعها، بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2005. كما جرت الانتخابات المحلية في عدد كبير من المواقع، والانتخابات النيابية في مطلع 2006، وأظهرت تزايداً في التأييد للقوى الدينية.

واستجابة لمطالبات الرأي العام الفلسطيني وضغوط القوى المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الدولية، لبّت السلطة الفلسطينية مطالب الإصلاح، وقامت بالعديد من الإصلاحات على مستوى الأجهزة الأمنية وغيرها من مؤسسات السلطة. ومع ذلك، فإن غالبية الفلسطينيين ما زالوا ينظرون إلى غياب الأمن وسلطة القانون كواحدة من أهم أولوياتهم، حيث أظهر أحد الاستطلاعات (جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، 2005) أن 54% منهم يعتبرون ذلك أولوية بالنسبة لهم. ومن مظاهر الانفلات الأمني انتشار السلاح واستخدامه بشكل غير شرعي، وكذلك زيادة معدلات العنف المنزلي وقتل النساء بشكل غير مسبوق.[34] وفي السياق

33 يصل المعدل إلى 21,2% حسب التعريف المتشدد للبطالة لمنظمة العمل الدولية.

34 "مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي." (2005). (تمت الزيارة في 10 أيار/مايو 2006) .http://www.wclac.org/

نفسه، بدأ العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية الفلسطينية؛ فقد دُمجت أو أُلغيت بعض المؤسسات والوزارات. واستحدثت مؤسسات جديدة لتلبية الاحتياجات المجتمعية، كوزارة شؤون المرأة الفلسطينية، التي اعتبر إنشاؤها انتصاراً مهما للحركة النسوية. إلا أن الأحداث الجارية تؤكد أن تطوير أوضاع المرأة الفلسطينية يحتاج أيضا لالتزام شامل وكامل بسياسات وطنية عامة متحسسة للنوع الاجتماعي تساهم في نهضة شاملة في الطريق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

تَكَشُّف مساوئ احتلال العراق

شهدت العملية السياسية في العراق، كما أشرنا، تطورات هامة خلال العام 2005، شملت إجراء الانتخابات النيابية والتصويت على الدستور العراقي، التي تشكل حالات إيجابية لم يسبق للعراقيين ممارستها بهذا الزخم.

وفي مبادرة للجامعة العربية، عقد اجتماع في القاهرة خلال الفترة 19–21 نوفمبر 2005 حضره ممثلون عن مختلف الفصائل والقوى السياسية، تمهيدا لعقد مؤتمر وطني للمصالحة في بغداد في بدايات عام 2006. وفي الوقت الذي أدان المشاركون فيه العمليات الإرهابية، فقد اتفقوا على شرعية مقاومة الاحتلال، وهو حق مشروع لجميع الناس، وطالبوا بوضع جدول زمني لإنهاء الوجود الأجنبي.

وفي ضوء انتخاب مجلس وطني دائم، وتوقع تشكيل حكومة جديدة في 2006، يبقى التحدي الأكبر للسلطة الجديدة هو إدخال التعديلات اللازمة على الدستور لضمان وحدة العراق وسلامة أراضيه، وتكريس حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية والقضاء على الفوضى والفساد، في عراق موحد خال من قوات الاحتلال الأجنبية والأعمال الإرهابية.

ولكن هذه العملية السياسية تزامنت مع العديد من الممارسات السلبية أو القاصرة، منها ما يتعلق بإشكاليات إعادة بناء الدولة العراقية ومؤسساتها في ظل استمرار الاحتلال، ومخاطر تفتت العراق في ظل ترسخ الاتجاهات الطائفية. وتبقى النتيجة النهائية لتطورات العام المنصرم هي استمرار الاحتلال وتداعياته الخطرة.

التكلفة الإنسانية للاحتلال: استعمال أسلحة محرمة، والتعذيب

أذيع، على التلفزيون الرسمي الإيطالي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، فيلم يتهم الجيش الأمريكي باستخدام قنابل الفوسفور الأبيض، الحارقة للجلد واللحم، والمحظور استعمالها، في مهاجمة المدنيين على المناطق السكنية في مدينة الفلوجة (بي بي سي، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

وما فتئت الدلائل تتوالى على استشراء التعذيب في ظل الاحتلال. فقد شكت المنظمات الحقوقية غير الحكومية إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2005 الإدارة الأمريكية لارتكابها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في "عشرات" من أمثال سجن "أبو غريب" سيء الصيت (خدمة ما بين الصحف، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2005).[35]

ولكن بعض عناصر الحكومة العراقية كان لها نصيب من تعذيب العراقيين؛ ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2005، نشرت أنباء عن عثور القوات الأمريكية على "مركز تعذيب سري" في قبو مبنى لوزارة الداخلية العراقية في أحد ضواحي بغداد (جريدة "النيويورك تايمز"، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

وقد حدا ذلك بأول رئيس وزراء للعراق تحت الاحتلال، إياد علاوي، إلى الشكوى من أن انتهاك حقوق الإنسان أسوأ الآن مما كانت تحت النظام السابق (جريدة "الأوبزرفر"، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

وعلى الرغم مما أثاره تقرير نشر في مجلة "لانسيت" البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر2004 (بيرنهام، 2004) عن سقوط نحو مائة ألف قتيل من المدنيين منذ بدء احتلال العراق، لم يتوقف الاعتداء على المدنيين. ووسعت قوات التحالف من عملياتها العسكرية في عدة مدن عراقية، وواصلت قصف الأهداف المدنية واقتحام المستشفيات ودور العبادة بزعم ملاحقة "المتمردين والإرهابيين"، وتابعت اعتقال آلاف الأشخاص، وتورط جنودها في جرائم حرب مثل قتل الأسرى والجرحى وتعذيب المعتقلين. وتركت التحقيقات التي أجرتها قوات التحالف أو الأحكام الهينة التي أصدرتها بحق مرتكبي هذه الجرائم مظهراً للإفلات من العقوبة والتشجيع على

في مبادرة للجامعة العربية، اتفق المشاركون على شرعية مقاومة الاحتلال، وهو حق مشروع لجميع الناس، وطالبوا بوضع جدول زمني لإنهاء الوجود الأجنبي

يبقى التحدي الأكبر للسلطة الجديدة في العراق هو إدخال التعديلات اللازمة على الدستور لضمان وحدة العراق وسلامة أراضيه، وتكريس حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة الوطنية والقضاء على الفوضى والفساد، في عراق موحد خال من قوات الاحتلال الأجنبية والأعمال الإرهابية

35 Inter Press Service

التمادي. وقرب نهاية العام 2005، قدر الرئيس الأمريكي عدد القتلى العراقيين من المدنيين بحوالي 30 ألفا وهو رقم قريب من المدى الذي يقدره مشروع "عد الأجساد" والذي يتراوح بين 27 و 31 ألف تقريبا.[36]

وفاقم من مأساة الشعب العراقي تورط بعض الميليشيات المحلية، وتنظيمات إرهابية، وعصابات إجرامية، في جرائم ضد المدنيين من قتل وخطف وتخريب راح ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء، وأصبحت تهدد بإشعال فتنة طائفية (منظمة العفو الدولية، 2005ب).

سلطة الاحتلال والحكومة المؤقتة، كلاهما، قد استحلا أموال الشعب العراقي، المخصصة لإعادة إعمار العراق الذي خربته قوات تحالف الاحتلال

غالبية العراقيين يقولون أن مستوى الفساد الآن أكبر مما كان عليه

إن خسارة العراق، من جراء اتفاقيات المشاركة في الإنتاج التي أبرمت مع شركات النفط العالمية، تتراوح، مع التحفظ، بين 74 و 194 مليار دولار

استشراء الفساد

تتجلى بعض جوانب الفساد في تقرير مراجعة مالية أعده مكتب البحرين التابع لشركة مراجعة أمريكية شهيرة[37] لحساب المجلس الدولي للاستشارة والمتابعة [38] لسلطة احتلال العراق، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر 2003، ونشر في بدايات تموز/يوليو 2005 في الصحافة البريطانية (صحيفة "الجارديان"، 7 تموز/يوليو 2005). ويكشف التقرير عن فظائع فساد مالي من قبل سلطة الاحتلال والحكومة العراقية المؤقتة. ويؤكد أن سلطة الاحتلال والحكومة المؤقتة، كليهما، قد استحلا أموال الشعب العراقي، المخصصة لإعادة إعمار العراق الذي خربته قوات تحالف الاحتلال. ففي خلال ثمانية شهور كان فيها "بريمر" الحاكم مطلق اليد في العراق، يقدر أن قرابة 9 مليارات دولار، جلها من أموال شعب العراق قد "اختفت"[39](حين غادر "بريمر" العراق في 28 حزيران/يونيو 2004، كانت سلطة التحالف قد أنفقت 20 مليار دولار من أموال العراق[40]، مقارنة بحوالي 300 مليون دولار فقط من أموال الحكومة الأمريكية).[41] واكتشف مراجعو الحسابات أن سلطة الاحتلال لم تحتفظ بحسابات لمئات الملايين من الدولارات التي احتفظت بها نقدا في خزائنها، وأن 8,8 مليار دولار حولت إلى الحكومة العراقية المؤقتة قد ذهبت من دون حساب. والظاهر أن التغاضي عن مراقبة التصرف بدخل العراق قد استمر بعد مغادرة "بريمر" (هاريمان، بالإنجليزية، 2005).

ولا غرابة أن انتهى مسح ميداني أجرته وزارة الخارجية الأمريكية، وشمل قرابة 2000 عراقي في العام 2005، إلى أن "غالبية العراقيين يقولون إن مستوى الفساد الآن أكبر مما كان عليه" تحت النظام السابق (وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الدراسات، بالإنجليزية، 2005).

يتكشف الفساد المالي للاحتلال في وقائع تخريب واسع النطاق لثروة العراق النفطية وثّقها كتاب لوزير النفط الأسبق "عصام الجلبي"، بعنوان "قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية". ويكشف ذلك عن تدمير منشآت وسرقة وثائق وأجهزة ومعدات، أثناء الحرب وحتى بعد الاحتلال، حتى أنه بعد سنتين من "التحرير" لم تستطع صناعة النفط الوصول إلى مستويات إنتاج ما قبل الحرب، وتحول العراق لأول مرة في تاريخه إلى مستورد للمنتجات النفطية بتكلفة توازي 3 مليار دولار سنويا (محمد عارف، 2005أ).

وتنتهي دراسة حديثة إلى أن خسارة العراق، من جراء اتفاقيات المشاركة في الإنتاج التي أبرمت مع شركات النفط العالمية، تتراوح، مع التحفظ، بين 74 و 194 مليار دولار، وذلك بافتراض سعر 40 دولاراً للبرميل ومن 12 حقل نفط فقط، من أصل 60 حقلا على الأقل، ناهيك عن فقدان التحكم الوطني في صناعة النفط للشركات العالمية. ويتعدى متوسط الخسارة المتوقعة للفرد العراقي في السنة، على مدى الثلاثين عاما– هي عمر هذه الاتفاقيات– قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العراق حاليا (بلاتفورم وآخرون، بالإنجليزية، 2005).

---

36 Iraq Body Count

37 KPMG

38 IAMB (International Advisory and Monitoring Board)

39 "فوكس نيوز." (2004). (تمت الزيارة في 18 تموز/يوليو 2006).
http://www.foxnews.com/story/0,2933,129489,00.html

"CNN". (2005) . (تمت الزيارة في 18 تموز/يوليو 2006).
http://edition.cnn.com/2005/WORLD/meast/01/30/iraq.audit/

"التايمز." (2005). (تمت الزيارة في 18 تموز/يوليو 2006).
http://www.ftimes.com/main.asp?SectionID=1&SubSectionID=1&ArticleID=25316&TM=74844.16

40 "جلوبال بوليسي." (2004) . (تمت الزيارة في 28 نيسان/أبريل 2006).
http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/dfi/2004/06fuelingsuspicion.pdf

41 "الجارديان." (2005). (تمت الزيارة في 10 نيسان/أبريل 2006).
http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,2763,1522983,00.html

ويمتد تخريب الاحتلال لثروات العراق، فيما وراء النفط، إلى ثروة معنوية تخص البشرية جمعاء، ونقصد بذلك النهب الأكبر، وتدمير آثار الحضارة البشرية في العراق. وشبهت "إليانور روبسن"، من معهد الاستشراق في جامعة أكسفورد النهب بـ "سلب المغول لبغداد عام 1258".[42] ويورد كتاب "نهب المتحف العراقي، بغداد"[43]، الذي ساهم فيه عدد من أبرز علماء الآثار في العراق، معلومات عن العثور على 7 آلاف قطعة من نحو 15 ألف قطعة سرقت من متحف بغداد خلال الأيام الأولى من احتلال بغداد، ولم يتم بعد إعادة أي من هذه القطع إلى العراق. وما يزال الغموض يحيط بمصير مجموعة المتحف من الأختام السومرية، يقدر عددها بنحو ستة آلاف، ويعود تاريخ بعضها إلى فجر ابتكار الكتابة والتدوين. كما ترتب على بناء قوات الاحتلال لقواعد عسكرية ومطارات بجوار مواقع أثرية مهمة تخريبٌ واسع النطاق (محمد عارف، 2005 ب).

التكلفة الكلية لغزو العراق واحتلاله

إن التقديرات المتداولة للتكلفة الاقتصادية لغزو العراق واحتلاله، شاملة التكلفة المالية المباشرة (التي تقدرها دراسة حديثة بحوالي 255 ملياراً، منها 40 ملياراً لشركاء التحالف) بالإضافة إلى فقد عائدات النفط وتدمير الأصول، تصل إلى ما يقارب نصف تريليون (500 مليار) دولار، وينتظر أن تبلغ الضعف بحلول العام 2015 (أميريكان انتربرايز انستيتيوت – بروكينجز، بالإنجليزية، 2005).

الرغبة الشعبية في إنهاء الاحتلال

تواترت تأكيدات على الرغبة الشعبية في إنهاء الاحتلال من دوائر أحد قطبي تحالف احتلال العراق. فقد ظهر من مسح شمل العراق كله ومولته وزارة الدفاع البريطانية، وتسرب إلى صحيفة "الصنداي تلغراف"، أن أكثر من 99% من العراقيين لا يشعرون أن وجود قوات التحالف يزيد من الأمن في البلد، وأن قرابة نصف المجيبين يتعاطفون مع الهجمات العنيفة على قوات التحالف (صحيفة "الجارديان"، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2005).

ولمواجهة تصاعد الرفض الشعبي لاستمرار الاحتلال، لجأت قيادة الجيش الأمريكي في العراق إلى رشوة صحف عراقية لنشر مقالات تضع صبغة إيجابية على أفعال الولايات المتحدة هناك، واعترفت بذلك لأول مرة قرب نهاية العام 2005 (صحيفة "الواشنطن بوست"، 3 كانون الأول/ديسمبر 2005).

استخلاص

تشير الأجزاء السابقة إلى أن البيئة الإقليمية والعالمية تضعف من فرص التنمية الإنسانية في البلدان العربية، خاصة بسبب الاحتلال في فلسطين والعراق، و "الحرب على الإرهاب". فيقاسي المواطن العربي من انتهاك حقوقه وحرياته الأساسية، بدءا بالحق في الحياة ومرورا بالحقوق المدنية والسياسية، وانتهاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

هذا عن الحاضر، ولكن الأثر السلبي للبيئة الإقليمية والعالمية المعوقة للتنمية الإنسانية يمتد إلى الحد من إمكان النهضة في الوطن العربي من خلال إعاقة الإصلاح، وعرقلة إمكان التوصل إلى حلول سلمية وعادلة لانتهاك حرية الوطن والمواطن بسبب الاحتلال، مما يمكن أن يدفع المنطقة أكثر تجاه مزيد من التطرف وأشكال الاحتجاج العنيف نتيجة لغياب نظام حكم عادل على الصعيد العالمي يحفظ الأمن، ويحقق الرفاه الإنساني، للجميع.

التقدم نحو التغلب على نواقص التنمية الإنسانية

توسيع نطاق الحرية

تمثل الاتجاه العام خلال فترة التحليل في اطراد الانتقاص من الحرية، دعماً لبنية الحكم الاستبدادي القائمة، كما وثقت الأجزاء السابقة من هذا القسم. إلا أنه يمكن رصد بعض التطورات الإيجابية في مضمار توسيع نطاق الحرية في البلدان العربية.

يمتد تخريب الاحتلال لثروات العراق، فيما وراء النفط، إلى ثروة معنوية تخص البشرية جمعاء، ونقصد بذلك النهب الأكبر، وتدمير آثار الحضارة البشرية في العراق

إن التقديرات المتداولة للتكلفة الاقتصادية لغزو العراق واحتلاله، شاملة التكلفة المالية المباشرة، تصل إلى ما يقارب نصف تريليون (500 مليار) دولار

42 "الجارديان." (2003). (تمت الزيارة في 28 نيسان/أبريل 2006).
http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0,,979734,00.html
43 The looting of the Iraq Museum, Baghdad

تنظر أنظمة الحكم، والمانحون الخارجيون، إلى اكتساب المعرفة، خلافا لمحاولة التغلب على الانتقاص من الحرية، على أنه مجال محايد سياسياً، وهو، من ثم، مفتوح للعمل باتساع. على أن الحياد السياسي لأشكال اكتساب المعرفة وهم كبير. والتعليم على وجه الخصوص أداة طيعة لإعادة إنتاج الهيمنة، من الداخل أو الخارج، أو لتدعيمها

تَعَزُّز ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها

في مصر، أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان تقريره السنوي الأول (2005). ومثّل تعرض التقرير لبعض من أفدح جوانب انتهاك حقوق الإنسان في البلد، ومطالبة المجلس بإنهاء حالة الطوارئ، مفاجأة سارة لأوساط حقوق الإنسان. وبقي أن تتخذ السلطات إجراءات فعالة لصيانة حقوق الإنسان، وعقاب منتهكيها، بناء على مثل هذا التقرير (محمد سليم العوا، 2005).

وفي الأردن، أصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان تقريره السنوي الأول.

وصدقت تونس ومصر على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وانضمت سورية إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأقيمت دورات تدريبية حول حقوق الإنسان لرجال الدين والشرطة في مصر.

وصدر قرار بتدريس الديمقراطية و حقوق الإنسان بصفة إلزامية في مدارس البحرين.

وفي سبيل الإنشاء، في قطر، مركز للأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وتشكلت جمعية لحقوق الإنسان في الإمارات.

وقد نظمت السلطات الموريتانية الجديدة لأول مرة ملتقى مدنياً سياسياً واسعاً شاركت فيه معظم أطراف المعارضة لمناقشة إشكاليات الوضع في البلاد والمشاركة في رسم ملامح الحقبة الانتقالية. وحصلت عدة منظمات غير حكومية ومراكز بحث تنموية على ترخيص بالعمل.

نحو تصفية تركة سنوات القهر في المغرب

بمعايير التاريخ السياسي قد لا نكون مبالغين إذا ما اعتبرنا أن الحدث الأكبر في المغرب في سنة 2005 يتمثل في جلسات الاستماع التي هيئت من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، بهدف تمكين الأجيال الجديدة في المغرب من معرفة وقائع ومعطيات فظيعة منذ بدايات الاستقلال وإلى حدود نهاية سنة 1999، ضمن ملف العدالة الانتقالية في مغرب يروم التصالح مع ذاته، وذلك بتصفية جوانب من تركة ماضيه المثخن بدرجات قصوى من الاستبداد والظلم.

فقد برمجت مجموعة من الجلسات لتقديم عينة من الضحايا الذين ينتمون لمختلف فصائل المعارضة السياسية الوطنية واليسارية ممن تعرضوا لأشكال عديدة من القهر في السجون ومقرات جرائم التنكيل بآدمية الإنسان.

وجمع أعضاء الهيئة ما يزيد على عشرين ألف ملف، وقرروا الاستماع إلى مائتي شهادة حية منها، تنقل مباشرة على قنوات الإذاعة والتلفزة المغربية. وقد تقدمت بتقريرها الختامي الذي يتضمن نتائج وخلاصات أعمالها بالنسبة لمختلف المهام التي كلفت بها، والتوصيات والمقترحات من أجل الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والتربوية الضرورية المساعدة على تخطي ما جرى وعدم تكراره.

السعي إلى المصالحة الوطنية في الجزائر

تبنى الرئيس الجزائري مبادرة لتجاوز إرث التنافر والعداء الذي خلفته التسعينات في البلاد من خلال اقتراح ميثاق للسلم والمصالحة الوطنية حظي بقبول واسع النطاق في استفتاء شعبي.

توجه ديمقراطي محدود في الإمارات

أعلن رئيس دولة الإمارات عن توجه إصلاحي ينتخب بمقتضاه نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، المكون من 40 عضوا، بواسطة أربعة آلاف من نخب المجتمع يعينهم شيوخ الإمارات السبع.

توسع المشاركة الشعبية في الأردن

وفي الأردن، قامت لجنة شكلها الملك من مختلف الأطياف السياسية بوضع أجندة وطنية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وتضمنت توصياتها إدخال تعديلات هامة على قوانين الأحزاب والانتخاب. ويبقى التحدي الأكبر في ما إذا كانت الحكومة ستطبق هذه التوصيات الكفيلة بتنمية الحياة السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية.

اكتساب المعرفة

تنظر أنظمة الحكم، والمانحون الخارجيون، إلى اكتساب المعرفة، خلافا لمحاولة التغلب على الانتقاص من الحرية، على أنه مجال محايد

سياسياً، وهو، من ثم، مفتوح للعمل باتساع. على أن الحياد السياسي لأشكال اكتساب المعرفة وهم كبير. والتعليم على وجه الخصوص أداة طيعة لإعادة إنتاج الهيمنة، من الداخل أو الخارج، أو لتدعيمها.

وقد تتابعت جهود تعديل المناهج وأساليب التعليم يمثل بعضها استيفاء لاستحقاقات مشروعات "إصلاح" قادمة من الخارج، قد لا تخدم بالضرورة توجه النهضة في الوطن العربي.

وعلى وجه التحديد، تواجه مناهج التدريس العربية، حالياً، ضغوطاً خارجية تهدف إلى "تطويرها" بحيث تشتمل على قيم تعلي من حقوق الإنسان والمرأة وقيم الديمقراطية والتسامح. وهذا التغيير ضروري على عدة مستويات لا لإدخال تلك القيم العالمية فحسب، ولكن أيضا لتحديث تلك المناهج وإدخال جوانب هامة تتعلق بثورة الاتصالات والتفاعل السريع بين الشعوب والدول في العالم. إلا أن استهداف تلك المناهج لاحتوائها على قيم "إسلامية" قد تؤدي لـ "التطرف" قد يؤدي إلى نتيجة عكسية، ويزيد من المقاومة الداخلية للتغيير.

تمكين النساء

لعل تمكين النساء، اللصيق الصلة بموضوع هذا التقرير، هو وجه النقص في التنمية الإنسانية الذي دأبت الدول العربية على التحرك لتلافيه، ولكن بصورة منقوصة. ويتبدى النقص في الاقتصار على التمكين التجميلي، بمعنى إيصال نساء مرموقات لمواقع قيادية في بنية الحكم القائم، دون مد التمكين إلى القاعدة العريضة من النساء، مما يستدعي تلقائيا تمكين المواطنين كافة.
إلا أنه يمكن رصد الاتجاهات الإيجابية التالية في ميدان تمكين النساء:

ففي الكويت، تُوِّجت عقود من نضال المرأة والمتضامنين معها بإقرار مجلس الأمة الكويتي في أيار/مايو 2005 لقانون يمنح المرأة حق التصويت والترشيح في الانتخابات العامة والمحلية. وتبع ذلك قرار حكومي بتعيين وزيرة للتخطيط في أول منصب وزاري تتولاه المرأة في تاريخ الكويت.

وفي مصر، عينت سيدة لأول مرة رئيسة لشركة قابضة للبترول، وعينت 11 سيدة في مجلس الشورى، ورفع سن الزواج للفتاة إلى 18 عاما، وأسندت وزارة القوى العاملة والهجرة في تعديل وزاري في نهاية 2005، لأول مرة، إلى سيدة.

وشمل تعديل وزاري في الأردن تعيين أربع وزيرات في نيسان/أبريل 2005، إلا أن تشكيل حكومة جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 خفض عدد الوزيرات إلى واحدة فقط.

وفي لبنان، عينت وزيرة لأول مرة في العام 2005. ونجحت ست نساء في الانتخابات التشريعية.

وفي الإمارات، أجري تعديل وزاري شمل سيدة لأول مرة، وارتفع العدد إلى وزيرتين في التشكيل الوزاري الأخير.

وفي تونس، عينت سيدة لأول مرة في منصب الوالي.

وفي قطر، تولت سيدة الأمانة العامة للمجلس البلدي.

وفي سورية، عينت سيدة في القيادة القطرية لحزب البعث.

في السعودية، ألغي شرط موافقة ولي الأمر لحصول المرأة على هوية شخصية، وفازت سيدتان بعضوية مجلس تمثيلي للصحافيين، وثلاث سيدات في انتخابات مجلس إدارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وشاركت النساء في انتخابات الغرفة التجارية بالرياض، وفازت اثنتان من المرشحات لمجلسها. وشكل وفد من 40 سيدة سعودية في زيارة عمل ذات طابع رسمي لبريطانيا، وقابل الملك عبد الله مجموعات نسائية مهنية قدمت له مطالب عامة.

وفي البحرين، ألغي شرط موافقة الزوج لحصول البحرينية على جواز سفر، وأشركت المرأة في تنظيم العمل المروري.

وفي الجزائر عينت سيدة رئيسة لجامعة "بومرداس".

وصدقت ليبيا على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية.

لعل تمكين النساء، اللصيق الصلة بموضوع هذا التقرير، هو وجه النقص في التنمية الإنسانية الذي دأبت الدول العربية على التحرك لتلافيه، ولكن بصورة منقوصة. ويتبدى النقص في الاقتصار على التمكين التجميلي، دون مد التمكين إلى القاعدة العريضة من النساء، مما يستدعي تلقائيا تمكين المواطنين كافة

خلاصة

استمر الوطن العربي طوال الفترة التي يغطيها هذا التقرير في حالة مخاض تنموي يصعب التكهن بنتائجه. فمن ناحية، قامت بعض الإصلاحات في مجالي نشر المعرفة وتمكين النساء. وباستثناء بلد أو بلدين عربيين لم يعد هناك برلمان أو وزارة أو مجلس بلدي يخلو من وجود امرأة واحدة على الأقل تشارك باقتدار في المهام المناطة به. كما بدأ العديد من الدول العربية في النظر مجدداً في

النظم التعليمية للارتقاء بها. إلا أن المسيرة نحو الإصلاح السياسي ما زالت تتسم بالتعثر؛ وما فتئت الفجوة بين الواقع وطموحات القوى الحية في البلدان العربية تتسع نتيجة لبطء الإصلاح من جهة، وانتعاش قوى المجتمع المدني واختراقها لحاجز الخوف الذي كبلها لفترة ليست بالقصيرة وقيامها ببلورة مطالبها في الإصلاح بشكل أكثر وضوحاً وجرأة من ناحية أخرى. فالانتخابات التي جرت، وإن كانت خطوة متقدمة مقارنة بالممارسات السابقة، ما زالت في الأغلب بعيدة عن الانتخابات الحرة النزيهة التي تناضل من أجلها قوى المجتمع المدني. وبرامج الإصلاح السياسي التي أعلن عنها من قبل أنظمة عديدة، لم يطبق منها إلا خطوات محدودة خجولة. فالحريات المدنية والسياسية ما زالت تنتهك دون روادع، والحق في المشاركة السياسية، وإن اتسع قليلاً، ما زال مقيداً تعترضه الكثير من المحددات القانونية وغيرها في الممارسة العملية.

ما زال الإصلاحيون ونشطاء حقوق الإنسان هدفاً ثابتاً للإجراءات القمعية يخاطرون ليس فقط برفاههم بل بحياتهم، في سعيهم لنيل الحريات والحقوق.

وعلى الرغم من تزايد المبادرات العالمية للإصلاح في العالم العربي، تعاظم التأثير السلبي للبيئة العالمية على مسيرة الإصلاح. فالإرهاب والحرب عليه باتا يهددان ليس فقط حق المواطن العربي في الحرية والنماء، بل أيضاً حقهم في الحياة. أما الاحتلالات الأجنبية وخاصة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، فما زال يحرم العرب من أبسط حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويهدد الأمن والسلام في المنطقة برمتها.

ولهذا كله، تعثر المسار التنموي دون انتظام أو استقامة لمسيرته، مما ترك الوطن العربي في حاله لم تبعده كثيراً عن مسار "الخراب الآتي" الذي حذر منه تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث.

إلا أن الأمل في ارتياد مسار "الازدهار الإنساني" لم يخبُ بعد. ومن هذا المنطلق يصدر هذا التقرير الرابع أملاً في تعزيز الاتجاه نحوه.

إن المسيرة نحو الإصلاح السياسي ما زالت تتسم بالتعثر؛ والفجوة بين الواقع وطموحات القوى الحية في البلدان العربية ما فتئت تتسع نتيجة لبطء الإصلاح من جهة، وانتعاش قوى المجتمع المدني واختراقها لحاجز الخوف الذي كبلها لفترة ليست بالقصيرة وقيامها ببلورة مطالبها في الإصلاح بشكل أكثر وضوحاً وجرأة من ناحية أخرى

مضمون القسم الثاني من التقرير

يتوفر القسم الثاني من التقرير على دراسة وجه النقص الثالث الذي حدده تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الأول، أي النقص في تمكين النساء في البلدان العربية، بهدف وضع رؤية استراتيجية للتغلب على هذا النقص من خلال نهوض المرأة في الوطن العربي.

يضع الفصل الأول اللبناتِ المفاهيميةَ للتقرير بالرجوع إلى المفاهيم المركزية لسلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية، أي الحرية وحقوق الإنسان، وبالتركيز على المساواة بين النساء والرجال بما يصون الكرامة الإنسانية. ثم يتطرق الفصل لمناقشة بعض القضايا الإشكالية المتصلة بحال المرأة في الوطن العربي في الوقت الراهن.

ويشي مضمون الفصل، وبخاصة قسمه الثاني، بأن وضع المرأة في البلدان العربية يمثل محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة، وبعضها إشكالي الطابع، مما يستدعي، في ضوء التناول المنهجي الذي استقر عليه تقرير "التنمية الإنسانية العربية"، تحليلاً واسعاً ومعمقاً، قدر المستطاع، لعديد من مكونات المجتمعات العربية، في محاولة لتشخيص أوضاع المرأة في البلدان العربية، ثم السعي لتفسير أوضاعها في الوقت الراهن، تمهيداً لصوغ رؤية استراتيجية لنهوض المرأة في الوطن العربي.

يسعى التقرير أول الأمر إلى تشخيص حال المرأة في البلدان العربية في الوقت الراهن على محاور التنمية الإنسانية، واكتساب النساء للقدرات البشرية وتوظيفها ومستوى الرفاه الإنساني المترتب عليها، والمساواة بين النساء والرجال في التمتع بحقوق الإنسان، مع إيلاء عناية خاصة لتقييم خبرات نهوض النساء في البلدان العربية، باعتبار إرادة النهوض والفعل المجتمعي المعبر عنها عاملين محوريين في نهوض المرأة (الفصول 2-5).

بعد التشخيص، ينتقل التقرير لمحاولة تفسير حال المرأة في الوطن العربي من خلال فحص السياق المجتمعي المؤثر عليه، بالتركيز على البنى الثقافية - خاصة الدين وعلى وجه التحديد الإسلام - والاجتماعية والسياسية (الفصول 6-9).

وبناء على التشخيص ومحاولة التفسير، يقدم التقرير في الفصل العاشر والأخير رؤية استراتيجية

على هيئة خطوط عريضة لنهوض المرأة في الوطن العربي، باعتبارها مكونا رئيسيا يتكامل مع بناء مجتمع المعرفة والحرية والحكم الصالح، في إقامة نهضة إنسانية في الوطن العربي، وفق الرؤية الشاملة لتقرير "التنمية الإنسانية العربية".